موقف الأبّذيّ مما فسَّره غيره من كلام سيبويه في شرحه على الجُزُولِيَّة
(عرضًا وموازنة)

د. أريج بنت عثمان بن إبراهيم المرشد
أستاذ المشارك بقسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

موقف الأبّذيّ مما فسَّره غيره من كلام سيبويه في شرحه على الجُزُوليَّة (عرضًا وموازنة)

د. أريج بنت عثمان بن إبراهيم المرشد

قسم النحو والصرف وفقه اللغة –كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ao.im@hotmail.com

تاريخ تقديم البحث: ١٥/ ١١/ ١٤٤٦ هـ تاريخ قبول البحث: ٢٦/ ١٢/ ١٤٤٦ هـ

ملخص الدراسة:

موضوع البحث: موقف الأبّذيّ مما فسَّره غيره من نصوص سيبويه في شرحه على الجُزُوليَّة.

ويهدف إلى الوقوف على نماذج من نصوص سيبويه فسَّر الأبّذي عبارته في شرحه على الجزوليَّة، وبيان دواعي تفسيرها، واستجلاء مواطن الغموض فيه، والاحتمال، والأثر المترتب على الفهم الخاطئ لها، وموقف الأبَّذي من رأي سيبويه بعد تفسيره لكلامه. وأظهر البحث مكانة سيبويه عند الأبّذي؛ وكشف عن أسباب تفسيره لنصوص سيبويه، ومن أهمها: إيضاح العبارة كي لا يُخطأ فَهْمُهَا، والرد بما تحتمله العبارة على آراء النحويين، ونفي بعض الآراء المنسوبة إليه، وانتقاده لعبارته. كما بيَّن أن من أهم أسباب الاختلاف في فهم نصه إطلاق عبارته؛ مما جعلها عرضة للاحتمال. وكان منهجه فيما يدخله الاحتمال من نصوصه أنه يجب أن يُحمل على الصحيح من محتملاته. وانتصر لرأي سيبويه، في أغلب آرائه، وهذا لم يمنعه من نقده، أو مخالفته.

الكلمات المفتاحية: الأبَّذيّ– نصوص سيبويه عند الأبذي– عبارة سيبويه في شرح الجزولية.

Al’bbdhī 's position as interpreted by others from Sībawayh 's words in his commentary on Aljuzūlīyah (presentation and comparison)

Dr. Areej Othman Ibrahim AL-Marshad
Associate Professor at Department of Grammar, Morphology and Philology,
College of Arabic Language Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University

Abstract:

Research Topic: Al’bbdhī 's position as interpreted by others from Sībawayh 's words in his commentary on Aljuzūlīyah (presentation and comparison)

It aims to examine examples of Sibawayh's texts، explain Al-Abadi's interpretation of them in his commentary on Al-Jazuliya، clarify the reasons for his interpretation، elucidate any ambiguities، possibilities، and consequences of misunderstanding، and reveal Al-Abadi's position on Sibawayh's opinion after interpreting his words. The research revealed Sibawayh's status in Al-Abadi's eyes and uncovered the reasons for his interpretation of Sibawayh's texts، the most important of which were: clarifying the phrase so that it would not be misunderstood، responding to the opinions of grammarians based on the possible meanings of the phrase، refuting some of the opinions attributed to him، and criticising his phrase. It also showed that one of the most important reasons for the difference in understanding his text was the vagueness of his expressions، which made them subject to interpretation. His approach to the vagueness in his texts was that they should be interpreted in the most correct way possible. He supported Sibawayh's opinion in most of his views، but this did not prevent him from criticising or disagreeing with him.

Keywords: Al’bbdhī، Sībawayh's texts according to Al’bbdhī، Sībawayh's statements in the commentary on Aljuzūlīyah.

المقدمة

بسم الله، والحمد لله، الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على مَن أمّته خير الأمم.

وبعد؛ فإنَّ رِفعة اللَّغة العربية وعُلُوّ مكانتها بين اللغات، وما تميّزت به من أسرار، وقواعد وأحكام، ودقائق حفّزت اهتمام العلماء بدراستها والبحث في أسرارها، والتَّنقيب في قواعدها، فكثر التأليف فيها قديمًا، وحديثًا، حيث بدأ سيبويه (١٨٠هـ) العالم الفذ الجليل بوضع كتاب نحوي كثرت الدراسات عليه والشروح، وتوالت بعده التآليف التي جعلت من فِكره منهلًا عذبًا يُستقى منه، فقد كانت أقواله وآراؤه محط اهتمام النحويين من بعده؛ حيث تناولوها بالشرح، والتحليل. ولغموض عباراته كانت لهم محاولات مختلفة في تفسير كلامه، والإبانة عن مقصوده؛ للوصول إلى رأيه بوضوح، وكان من ضمن مَنْ أفرد الشروح على كتاب سيبويه أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، وأبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، وأبو الحسن الرماني (٣٨٤هـ)، وأبو نصر القرطبي (٤٠١هـ)، والأعلم الشَّنتمري (٤٧٦هـ)، وأبو الحسن ابن خروف (٦٠٩هـ)، وأبو الفضل الصفَّار(٦٣٠هـ)، وأبو حيان (٧٤٥هـ)، ومنهم من لم تَغِبْ نصوص سيبويه عن مؤلفاتهم، فكانوا يستدلون بها، ويفسرونها، ويقفون عند رأيه؛ إمَّا مؤيدين منتصرين، وإمَّا مخالفين له؛ كالمبرد في المقتضب(٢٨٥هـ)، وابن السراج في الأصول(٣١٦هـ)، والزجاجي في الجمل(٣٣٧هـ)، وابن

يعيش(٦٤٣هـ) في شـرحه على المفصـل، ومنهم الأبَّذي في شـرحه على الجزوليَّة؛ فقد رأيته مهتمًا بكلام سـيبويه اهتمامًا بارزًا، وأورد كثيرًا من نصوصه في كتابه، وفسَّرها؛ محاولًا بذلك الوصول إلى مراده الحقيقي، وأنْ لا تؤخذ آراؤه على ظاهر عبارته، وأبلى في ذلك بلاءً حسنًا، فرأيت أهمية العناية بدراسة نصوص مما فسَّره من نصوص سيبويه، وبيان مواطن الغموض التي دعته لذلك، وما يترتب على هذا التفسير من موافقة ومخالفة لآراء المفسرين والشارحين لكتاب سيبويه.

أهمية الموضوع وسبب اختياره:

ترجع أهميَّة الموضوع إلى أمور منها:

– أنَّ الأبّذي من علماء القرن السابع، وهو عصر نشطت فيه الدراسات النحوية، كما أنه ذو رأي نحوي، وله مؤلفات في النحو، ورأيت أهمية رأي سيبويه في شرحه لكتاب المقدمة الجزولية، ووقوفه عند بعض نصوصه مفسِّرًا لها، مبيِّنًا ما تحتمله، ذاكرًا لآراء كبار النحاة، وخلافاتهم، وترجيحاتهم؛ ليصل إلى حقيقة رأي سيبويه، فظهرتْ لي أهمية دراسة بعضِ ما وقف عند تفسيره من كلام سيبويه.

– أهميَّة كتاب سيبويه – التي لا تخفى على مَنْ له صلة بتعلم اللغة العربيّة– وآرائه عند النحويين بعده المتقدمين والمتأخرين.

أهداف الدراسة:

- الوقوف على نصوص سيبويه التي فسَّر الأبّذي عبارته فيها، وبيان مواطن الغموض فيها، والاحتمال، والأثر المترتب على الفهم الخاطئ لها، والأسباب التي دعت الأبّذي إلى تفسير كلامه.

- موازنة تفسيراته بتفسيرات النحويين، وذكر الوجه الظاهر في تفسير عبارة سيبويه من خلال القرائن التي استند عليها الشراح.

الدراسات السابقة:

١- أثر أبي الحسن الأبذي في النحاة- تأليف محمد بهاء بن حسن ككو، إشراف: سمير أحمد معلوف- مجلة البعث للعلوم الإنسانية - مج٣٨ ع٤٩ - جامعة البعث سوريا- ٢٠١٦ -١٤٣٧هـ

اهتم بذكر مَنْ تأثر به من النحويين؛ فاستعرض الناقلين عنه بدءًا من شهاب الدين القرافي، ثم بهاء الدين النحاس، مرورًا بتلميذ الأبذي أبي حيان، ثم ابن الفخار، فابن هشام، ثم السلسيلي، فالشاطبي، فالأزهري، ووصولًا إلى السيوطي، وانتهاءً بابن طولون، وذكر أنه لم يتوسع في مناقشة النقول.

٢- شرح الحدود في النحو للأبذي، ابن قاسم المالكي، تحقيق: د. خالد فهمي.

٣- الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية- سعد بن حمدان الغامدي- رسالة دكتوراة- أ.د. محمد بن إبراهيم البنا - ١٤٠٥-١٤٠٦هـ - جامعة أم القرى- كلية اللغة العربية.

منهج البحث:

انتهج البحث المنهج الوصـــفي القائم على انتقاء بعضٍ من نصـــوص سيبويه التي فسّرها الأبَّذي في شرحه، وتحليلها، والموازنة بينها وبين تفسيرات النحاة.

خطة البحث: جاء البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين:

تمهيد: تضمن ترجمة الأبَّذي، والتعريف بكتابه.

المبحث الأول: نصوص سيبويه التي فسَّرها الأبّذي.

المبحث الثاني: موقف الأبّذيّ مما فُسِّر من نصوص سيبويه.

مقسّمة حسب سبب تفسيره لها.

أولًا: ما فسَّره لمنع احتمال اللبس بمقصود آخر.

ثانيًا: ما فسَّره لنفي ما نُسب إلى سيبويه خطأ.

ثالثًا: ما فسَّره لكون عبارته محتملة لأكثر من وجه.

رابعًا: ما فسَّره لبيان فساد الرأي المخالف.

خامسًا: ما فسَّره ليبين مراد سيبويه.

سادسًا: ما فسَّره لوجود إشكال في عبارته.

سابعًا: ما فسَّره ليبين سبب سكوت سيبويه عنه.

ثم خاتمة لأبرز نتائج البحث، ثم ثبت المصادر، والمراجع.

تمهيد:

ترجمة الأبَّذي:

نسبه: هو علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحمن الخشني الأبَّذي، أبو الحسن[١]. من ذرية أبي ثَعْلَبَةَ الخُشَنِي رضي الله عنه إشبيلي أُبَّذي الأصل[٢]. والأبَّذيّ نسبة إلى أُبَّذَة[٣]، وتوفي في غرناطة، في شهر رجب، سنة ثمانين وستمائة[٤].

نشأ في إشبيلية، وأقرأ بها، وبمالَقة، وغرناطة، وَلِيَ إمام جامع الفيسارية، وكان متقدمًا في علم العربية [٥]، وقال السيوطي(٩١١هـ): قال في تاريخ غرناطة: "كان نحويًّا ذاكرًا للخلاف في النحو، من أحفظ أهل وقته لخلافهم، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه، والواقفين على غوامضه، ولم يكن يعرفه كحفظه"[٦]، وقال أبو حيان(٧٤٥هـ): "قلتُ يومًا للفقيه أبي إسحاق إبراهيم بن زهير والأبَّذي حاضر: ما حدُّ النحو؟ فقال: هذا الشيخ هو حدٌّ

---

[١] اختلف المترجمون في نسبه، وذكر تفاصيل الخلاف أ. د. سعد بن حمدان الغامدي، ينظر شرح الجزوليّة، الأبّذي، ٧/١.

[٢] الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، ٣٢٩/٣، وإشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين ٢٣٣، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ١٥٩، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٣٥٢.

[٣] مدينة في وسط الأندلس من كَورة جيَّان تُعرف بأبَّذة العرب. ينظر معجم البلدان، (أبذة) ٦٤/١.

[٤] ينظر الذيل والتكملة،٣٢٩/٣، وإشارة التعيين، ٢٣٤، والبلغة، ١٥٩، وبغية الوعاة، ٣٥٢. ولم أقف على تاريخ ولادته، وقال محققا شرح الجزوليّة للأبّذي سعد الغامدي، وحمد الكناني: إن هذا التاريخ لولادته (سنة ثلاث عشرة وستمائة) ذُكر في الذيل والتكملة؛ لكنهما لم يُدونا رقم الصفحة، وراجعتُه ولم أجده قاله في كتاب الذيل والصلة.

[٥] الذيل والتكملة، ٣٢٩/٣، وينظر إشارة التعيين، ٢٣٣، وبغية الوعاة، ٣٥٢.

[٦] بغية الوعاة، ٣٥٢. وربما تكون العبارة (ولم يكن يُعْرَف كحفظه) فيكون فيها تصحيفًا في المصدر المنقولة منه.

للنحو"، وقال: "كان أحفظ مَنْ رأيناه في علم العربية، وكان يقرئ كتاب سيبويه فما دونه"[١].

شيوخه:

من أهم شيوخه الذين لازمهم، وظهر أثرهم في علمه، وشرحه أبو علي الشلوبين (٦٤٥هـ)[٢]، وأبو الحسن علي بن جابر بن علي بن يحيى اللخمي الدَّبَّاج(٦٤٦هـ)، المقرئ الأستاذ الأديب[٣].

– تلاميذه:

قرأ عليه الأستاذ أبو جعفر بن الزبير شيخ أبي حيَّان من أول الجمل إلى باب الابتداء[٤]، وأبو حيان الأندلسي؛ فقد أخذ عنه العربيَّة[٥]، ووصفه في مصنّفاته بـ(شيخنا) [٦].

مؤلفاته:

لم يصل إلينا من مؤلفات الأبَّذي إلا شرحه على الجزوليَّة، وقد أشار فيه إلى وجود مؤلفات أخرى له، وذلك في قوله: "وإنما تركتُ كَتْبَها مخافة التطويل، وقد كَتبتُها في غير هذا التأليف"[٧]. وذكر صاحب إشارة التعيين أنه

---

[١] روى السيوطي قولي أبي حيّان، بغية الوعاة، ٣٥٢.

[٢] الذيل والتكملة، ٣٢٩/٣، وإشارة التعيين، ٢٣٣، والبلغة، ١٥٩.

[٣] المغرب في حلى المغرب، ٢٥٥، وإشارة التعيين، ٢٣٣، والبلغة،١٤٩.

[٤] إشارة التعيين، ٢٣٤، والبلغة،١٥٩.

[٥] شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٢٥١/٨.

[٦] ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٥١٧/٣.

[٧] شرح الأبذي على الجزوليّة، تحقيق: سعد مشبب آل عصام،٢١٨/٢.

أملى على كتاب سيبويه تقاييد، وعلى الإيضاح، والجمل، ومن كتبه مُشكل الأشعار الستة[1].

شرح الجزوليّة ووصف نسخه المحققة.

الجُزُوليَّة هي مقدمة موجزة في النحو ألفها أبو موسى الجَزُولِيّ عيسى بن عبدالعزيز(٦٠٧هـ) واهتم بها كثيرٌ من النحاة فشرحوها، وممن شرحها صاحبنا الأبَّذي، وهذا الشرح خرج لنا من خلال عدد من الرسائل العلمية، لعدد من طلاب الدراسات العليا قبل عدة عقود، حقق السفر الأول منه (من بداية المخطوط من باب الإعراب إلى باب (إنّ) وأخواتها)، مع دراسة وافية للمؤلف وكتابه سعد بن حمدان الغامدي، واشترك في تحقيق السفر الثاني مجموعة من الباحثين وهم: سعيد بن مشبب بن حسن آل عصام، ومحمد بن جمل بن أحمد الكناني، ومعتاد بن معتق بن عاقل الحربي، وحسن بن نفّاع الجابري الحربي.

واعتمد محققو شرح الأبذي على الجزوليّة على صورةٍ عن نسخةٍ كاملةٍ من مقتنيات الزاوية الحمزاوية في المغرب، بخط مغربي في سِفرين، يقع السفر الأول في تسعين ومائتي صفحة. ومسطرته في خمسة وثلاثين سطرًا، في كل سطر سبع عشرة كلمة. والسفر الثاني في اثنتين وتسعين وثلاثمائة صفحة، وبلغت المقابلة – على قدر المستطاع – بأصلٍ صحيح على أصل المؤلف على يد منتسخه[2].

---

(1) إشارة التعيين، ٢٣٤، والبلغة، ١٥٩.

(2) ينظر شرح الجزولية للأبّذي، تحقيق: سعد الغامدي ص ١١٣، ١١٤.

واعتمدتُ في دراستي على تحقيق سعد الغامدي السفر الأول في عشرة مواضع، وهي حسب ترقيمها في بحثي (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٧، ١٠، ١٢، ١٤)، ومن السفر الثاني وهو من حروف الخفض إلى نهاية حبَّذا تحقيق سعيد بن مشبب آل عصام في أربعة مواضع (٨، ٩، ١١، ١٥)، ومن السفر الثاني (من أول الاستثناء إلى آخر تخفيف الهمزة) تحقيق معتاد بن معتق الحربي في موضع واحد (١٣).

المبحث الأول: من نصوص سيبويه التي فسَّرها الأبّذي.

لا يخفى على عالم بالعربية ما لكتاب سيبويه من عظمةٍ وقيمةٍ عند النحاة بعده، امتد إلى زمننا الحالي، فقد كان محطًّا للدرس، والشرح. وأثارت عبارته خلافات بين النحاة في فهمها وتفسيرها، وجَرَّ هذا الاختلاف اختلافًا في نسبة الآراء إليه، والخطأ في إصدار الأحكام النحوية المبنية على عدم فهم كلامه.

ومن أهم من اعتنى بنصوص سيبويه وآرائه الأبَّذي في شرحه على الجزوليَّة، فقد كان لنصوصه، وآرائه حيِّز كبير فيه، ظهر فيه اهتمامه بعبارته، ودارت تفسيراته لنصوصه- فيما وقفت عليه - في مجالات منها:

١- تفسير عبارة سيبويه:

أكثر ما وقف عند تفسيره من نصوص سيبويه هو عباراته؛ ويرجع سبب تفسيرها عنده لعدة أمور منها:

١- أنَّ الخطأ في فهمها قد يوقع في اللبس؛ نحو تفسيره لنوع (ما) من قول سيبويه: "لِما يُحدث فيه العامل"؛ حيث بيَّن أنها حرفٌ موصول تبيَّن من

خلاله الفرق بين ما يدخله الإعراب بسبب العامل، وبين ما يدخله الإعراب للشبه، وهو الفعل[١].

٢- أن تُشكل عبارته على بعض النحاة؛ كأن تكون العبارة مُحتَمِلَة لأكثر من مقصد؛ **لعدم تقييدها**، مما أدى إلى اختلاف النحاة في رأي سيبويه، نحو قول سيبويه: " وأمّا (إذن) فجواب وجزاءٌ"[٢]. فاختلافهم في ملازمة معنى الجزاء لها في كل موضع. أو **لعدم تحديدها**، نحو قول سيبويه:" وروى الخليل - رحمه الله- أن ناسًا يقولون: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ، فقال: هذا على قوله: إنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ، وشبَّهه بما يجوز في الشِّعر" وذكر الأبَّذي أنَّ لفظ سيبويه في عبارته هو المغلِّط لهم؛ إذ إنَّ حكم إضمار ضمير الشأن في عبارة سيبويه غير محدّدة، فعبارة "شبَّهه بما يجوز في الشِّعر" أوهمتْ بعض مَن فسّره بأنه لا يجوز إلا في الشعر[٣].

٣- أن تشوب عبارته الغموض فيفسرها للتوضيح، ليبيّن مراد سيبويه، نحو قول سيبويه: "وتقول: ظننتُ به، جعلتَه موضعَ ظنّك، كما قلت: نزلتُ به ونزلتُ عليه..." فسر الأبّذي قول سيبويه: (ظننتُ به) بقوله:"كأن القائل هذا يقول: أوقعتُ به الظَّنَّ". وقوله: "فكأنَّك قلت: ظننتُ في الدارِ" بقوله: أي: كان ظنّي في الدار.؛ ليبين أن مراد سيبويه أن حروف الجر إذا اتصلت بها هذه الأفعال تكون بمنزلة الظروف[٤].

---

(١) ينظر الموضع ١.

(٢) ينظر الموضع ٥.

(٣) ينظر الموضع ١٤.

(٤) ينظر الموضع ١٠.

٤- نفي ما نسبه بعض النحاة إلى سيبويه من آراء، نحو قول سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعدَّاه فعلُه إلى مفعولين، فإن شئتَ اقتصرت على الأوَّل، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأوَّل...". حيث لم يرتض الأبَّذي لسيبويه المذهبَ الذي نسبه إليه السُّهيليُّ، وهو زعمه بأن مذهب سيبويه أنه لا يجوز الاقتصار على الثاني إن تعدى إلى اثنين؛ لكونه أخذ قول سيبويه على ظاهره[١].

٢- تفسيره للعبارات المتعلقة برأي سيبويه في الشواهد الشعريَّة:

وذلك نحو قول سيبويه: "وزعموا أنَّ بعضهم قال، "وهو الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم إذ هُم قُرَيشٌ وإذ ما مِثْلَهُم بَشَرُ

وهذا لا يكاد يُعرف...". فسَّر نص سيبويه؛ ليبين فساد تفسير المبرد لقول سيبويه، ويبين بالحجج التي احتج بها المنتصرون لسيبويه مراده الحقيقي[٢]. ونحو اختلافهم في تفسير رأيه في بيت خداش بن زهير[٣]:

فَإِنَّكَ لا تُبَالي بَعد حَولٍ أظَبْيٌ كان أمَّكَ أم حِمَارُ

حيث فسَّره؛ ليبين أن عبارة سيبويه "ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة... وقد يجوز في الشعر وفي ضعفٍ من الكلام" تقتضي أن رأي سيبويه أن البيت من الضرورة الشعرية.

---

[١] ينظر الموضع ٤.

[٢] ينظر الموضع ٩.

[٣] ينظر الموضع ١٢.

٣- تفسيره للأمثلة النحوية لبيان معناها عند سيبويه:

فيذكر مقصود سيبويه من المثال النحوي في نصه، نحو قول سيبويه: "وتقول:(ظننتُ به) جعلتَه موضعَ ظنِّك، كما قلت: نزلتُ به ونزلتُ عليه"، فسره بقوله: "كأنَّ القائل هذا يقول: أوقعتُ به الظَّنَّ"، وفسَّر قول سيبويه الآخر: "فكأنَّك قلت: ظننتُ في الدارِ" بقوله: أي: كان ظنِّي في الدار، فتبيّن من تفسيره بذكر المعنى أن المراد من هذه الأمثلة هو الظرفية[١].

موقفه من آراء سيبويه، والنحويين:

من خلال ما عرضته من المواضع التي فسَّر فيها الأبَّذيُّ نصوص سيبويه رأيته منتصرًا له، وموافقًا له في أغلب المواضع، وتبيَّن حرصه الشديد على فهم نص سيبويه، وإيضاح غامضه؛ لإظهار رأيه مجردًا عن كل ما يوهم خِلافه، فدَقَّق في ألفاظه، وساق الأدلة النقلية والعقلية؛ لإثبات صحة ما ذهب إليه، ولم يرتض الآراء المنسوبة إليه خطأً؛ نتيجة الفهم الخاطئ لنصوصه من بعض النحاة في رأيه، ومن تعظيمه لشأن سيبويه أنه يوجب في العبارة المحتملة من عباراته أن يُحمل رأيه على الصحيح من محتملاته[٢].

ومن ألفاظ الموافقة والتأييد لرأي سيبويه، قوله: وهو الصحيح، وهو الصواب[٣].

---

[١] ينظر الموضع ١٠.

[٢] ينظر الموضع ٦.

[٣] ينظر الموضع ٢، ١٥.

ومن العبارات التي يرد بها الآراء المخالفة له قوله: وهو مردود، ووهم، ولا حجة فيه، وقياسه فاسد [١].

وكان موافقًا لإجماع النحويين، ولم أره انفرد عنهم؛ إلا في رأي واحد في قوله: (كأنها عوض)؛ حيث حمل الأبَّذيُّ مراد سيبويه على التشبيه؛ لوجود أداته. وردّ كونها عوضًا حقيقة بأنَّه لا يقبله القياس؛ ووافقه بعده تلميذه أبو حيّان[٢].

ولم يكتف الأبَّذيُّ بتفسير ما وقع فيه اللبس والاحتمال؛ بل تعداه إلى تفسير نصوص لم يخطئ فيها أحد النحاة، ولم يتحدثوا فيها؛ ذلك لأنه يرى أنه قد يُلبِس عند من بعدهم؛ وذلك إما تَحوُّطًا لعدم وقوع اللبس في فهمها، كما في تفسيره لنوع (ما) في قول سيبويه: "**لِما** يُحدث فيه العامل"[٣]، وإما لوجود إشكال في عبارته، كما في قول سيبويه:"وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا "، قال الأبَّذي:" وفي لفظ سيبويه إشكال؛ فإنه أدخل الفاء في خبر المبتدأ الذي هو (ما)..."[٤].

سمات تفسيراته: تميَّزت تفسيراته لنصوص سيبويه – فيما تجلى لي– بميزات من أهمها:

---

[١] ينظر الموضع ٤، ١٤.

[٢] ينظر الموضع ٢.

[٣] ينظر الموضع ١.

[٤] ينظر الموضع ١٣.

التفصيل والإحاطة:

كان الأبّذي في تفسيره لنصوص سيبويه يحلل كلامه، ويتعمق في تفاصيل عبارته في أغلب المواضع، ويحيط بتفسيرات النحاة، ومن أهمهم: ابن ولّاد، وأبو سعيد السيرافي، وأبو علي الفارسي، والزجاج، والأعلم، وأبو علي الشلوبين، وابن عصفور. وكان يناقش تفسيراتهم، فيوافق ما يراه، ويرد ما لا يراه، ويعلل، ويستدل لتقوية اختياراته، ولدحض الآراء المخالفة، ويرجح بينها.

الاستدلال:

ظهرت عناية الأبّذي عند عرضه لرأي سيبويه وتفسيره بالأدلة النحوية على اختلافها النقلية؛ كالقرآن الكريم، والشعر، وأقوال العرب، والعقلية فظهر عنده: القياس، والتعليل، واستصحاب الحال. ومن ذلك قوله: "لم يُعلِّل تحريك نون الاثنين بالكسرة؛ لمجيء ذلك على الأصل، بل قال: "وهي النون وحركتها الكسرُ"، وعلَّل فتح نون الجميع لما جاء ذلك خارجًا عن أصل التحريك لالتقاء الساكنين "[1].

ومنه أن النون تثبت في الوقف باتفاق، والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف أصلًا، فلو كانت عوضًا منهما، أو من أحدهما، لم تثبت؛ لأن العوض يُحكم له بحُكم ما عُوِّض منه[2].

---

[1] ينظر الموضع ٣.

[2] ينظر الموضع ٢.

ومن القواعد، قوله: "باب العارض أن لا يُعتد به"[١]، ومنها قوله: "أنَّ العامل يعمل فيما يَطْلُبُ"، وعلّل عمل أداة الشرط في الجواب بالحمل على النظير كالفعل اللازم، وحرف الجر، وحرف الجزم، و(إنّ) فإنهن – جميعًا – يعملن فيما يَطْلُبنَ[٢]. ومنها قوله: "أن الزيادة لا يُقدم عليها إلا بدليل؛ لأنها فرع المزيد عليه"[٣]. ومنه قوله: فإنّ ما وجد من ذلك كاستغفرت الله الذنبَ، ومن الذنب، الأكثر فيه التكلم بحرف الجر، فيُجعل هو الأصل، حيث قدَّم السماع عن العرب[٤]. ومن ذلك تقديمه للسماع عند تعارض الأدلة، كما في رأيه أن قياس السهيلي فاسد، مردود بالسماع، بقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾ [الليل: ٥] [٥]. وغيرها.

الدقة في قراءة عبارة سيبويه:

كان دقيقًا في فهم عبارة سيبويه بما تتضمنه ألفاظه من أدوات تحمل معاني تؤثر في تجريد رأي سيبويه، والوصول إلى حقيقته، كما في ملاحظته لحرف التشبيه (كأنّ) ومدى تأثيره في معرفة رأي سيبويه في قوله: "وتكون الزيادة الثانية نُونًا كأنَّها عوض لما مُنع من الحركة والتنوين"[٦].

ومن ذلك قول سيبويه: " وزعموا أنَّ بعضهم قال، وهو الفرزدق:

---

[١] ينظر الموضع٢.

[٢] ينظر الموضع ٦.

[٣] ينظر الموضع ٧.

[٤] ينظر الموضع ٧.

[٥] ينظر الموضع ٤.

[٦] ينظر الموضع ٢.

فَأصْبَحُوا قَدْ أعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم إذ هُم قُرَيشٌ وإذ ما مِثْلَهُم بَشَرُ

وهذا لا يكاد يُعرف...". فقوله: "وهذا لا يكاد يُعرف" دلّت على أنه أراد أنها رواية عن العرب، ولا حجة فيه على سيبويه[١].

انتقاده للفظ سيبويه:

ظهر انتقاده للفظ سيبويه في بعض المواضع؛ بعبارات مختلفة، كأن يقول: إن لفظه غير محدَّدٍ، وفي موضع آخر قال: والمغَلِّط لهم لفظ سيبويه، وقال في موضع آخر: أنَّ كلام سيبويه مُحتمِلٌ، وقوله: وفي لفظ سيبويه إشكال[٢].

المبحث الثاني: موقف الأبذي مما فُسِّر من نصوص سيبويه.

لقد وقفت على بعضٍ من نصوص سيبويه التي فسّرها الأبَّذيُّ في شرحه على الجُزُوليَّة دون التّقيُّد بباب معيّن، وبوبتها حسب غرض الأبَّذي من تفسيره، وعددها خمسة عشر نصًّا.

أولًا: ما فسَّره لمنع احتمال وقوع اللبس في فهم مقصود سيبويه:

١- فائدة الإعراب:

من ذلك ما قاله سيبويه في تفريقه بين المعربات والمبنيات: "وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل"[٣].

فسَّر الأبّذي نص سيبويه: "**لِما** يُحدث فيه العامل" بأنّ (ما) في عبارته ليست اسمًا موصولًا، فيلزم أن يكون التقدير: لما يُحدثه فيه العامل، أي:

---

[١] ينظر الموضع ٤.

[٢] ينظر الموضع ٦، ١٣، ١٤.

[٣] الكتاب، ١٣/١.

للمعنى الذي يحدثه في المعربِ العامل؛ وأثبت صحة تفسيره لكلام سيبويه بأنَّ الاسم الموصول لابد له من ضميرٍ عائد عليه من صلته ملفوظ به، أو مقدّر، وإنما هي حرف موصول لا يعود عليها ضميرٌ، كأنه قال: لإحداث ذلك فيه، أي: في المعرب، واستدلّ عليه بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٞ وَهَٰذَا حَرَامٞ لِّتَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ ﴾ [النحل: ١١٦] أي: لوصفِ ألسنتكم الكذب[1].

وما دعاه إلى ذلك هو رفع احتمال اللبس، وإن لم يقع الخطأ فيه؛ إذ إنه قد يقال: إن سيبويه أطلق القول فجعل هذه العلامات داخلة في المعرب لما يحدثه فيه العامل على الإطلاق، ولم يدخل الإعراب في الفعل لذلك بل للشَّبه.

فغرض الأبّذيّ من تفسير قول سيبويه؛ إجلاء الغموض عن عبارته منعًا للبس؛ حتى لا يقع الخطأ في فهم بعضهم لرأي سيبويه فيما يدخله الإعراب بسبب العامل، وبين ما يدخله الإعراب للشبه، وهو الفعل. ورأي الأبَّذي أنَّ فائدة الإعراب في الأسماء هي الدّلالة على المعنى الذي يَحدُث بالعامل، أما الأفعال ففائدته فيها الشبه؛ فلا يوجد فعل مُعرب إلا وهو مشبه للأسماء التي الإعراب فيها أصل.

---

[1] ينظر شرح الجزولية، ١/٦٠.

وبيان الأبّذي لنوع (ما) في هذه العبارة لم يلتفتْ إليه غيره، فقد رأيت ابن ولّاد[١]، والسيرافي[٢]، والفارسي[٣]، والقرطبي[٤]، والأعلم[٥]، بيَّنوا نوع (ما) الأولى فقط في قوله: "لأفرِّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة" أي: الفرق بين المعرب والمبني.

ثانيًا: ما فسَّره لنفي ما نُسب إلى سيبويه خطأ.

٢- الغرض من نون المثنى، وجمع المذكر السالم.

وقف الأبّذي عند قول سيبويه: "واعلم أنَّك إذا ثنّيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرّك ولا مُنَوّن... وتكون الزيادة الثانية نُونًا كأنَّها عوض لما مُنع من الحركة والتنوين، وهو النون وحركتها الكسر، وذلك قولك:" هما الرَّجُلانِ، ورأيتُ الرَّجُلَينِ، ومررتُ بالرَّجُلَينِ"[٦].

اختلف النحويون في الغرض من نوني المثنى، وجمع المذكر السالم، فذهبوا مذاهب:

الأول: أنَّها عوض من الحركة؛ ولذلك تثبت مع الألف واللام كما تثبت مع الحركة، وهو رأي الزجّاج[٧].

---

[١] ينظر الانتصار لسيبويه على المبرد، ٤٤.

[٢] ينظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ٦٦/١.

[٣] ينظر التعليقة على كتاب سيبويه، ١٧/١.

[٤] ينظر شرح عيون كتاب سيبويه، ١٦.

[٥] ينظر النكت في تفسير كلام سيبويه، ١٠٥/١، ١٠٦.

[٦] الكتاب، ١٧/١، ١٨.

[٧] ينظر رأيه في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٢٩٥/١.

الثاني: أنَّها عوض من التنوين في المفرد، وتسقط عند الإضافة كما يسقط التنوين عند الإضافة، وهو رأي ابن كيسان (٢٩٩هـ)[١].

ووجّه الأبّذي رأيه بأنه استدل عليه بأن الحركة قد عُوِّض منها التّغير والانقلاب في النصب والخفض.

والرفع جُعل ترك العلامة علامة له. وأمَّا التنوين فلَم يُعَوَّض منه شيء فكانت النون عوضًا منه؛ ولذلك حُذفت للإضافة كما يُحذف التنوين، وثبتت مع الألف واللام؛ لِقُوَّتها بالحركة، ولبُعدها عن مُوجب الحذف وهو الألف واللام؛ لأنها في أوله، والنون في آخره، وليس كذلك المضاف إليه؛ لأنَّه مباشر للنون[٢].

ولم يوافقه الزَّجاج؛ لأن التنوين إنما دخل؛ ليُفَرِّق بين الاسم الذي هو باق على أصالته المنصرف، وبين الذي لا ينصرف؛ لشبهه بالفعل، ولم يكن شيء منه مشبه له فلم يحتج إلى الفارق، وإنما حُذفت للإضافة؛ لأنها زيادة في المضاف فكرهوا زيادتين في آخر الاسم، ويرى الأبّذي أن مما يحسن حذفها للإضافة؛ شبهها بالتنوين في اللفظ[٣].

---

[١] ينظر محمد بن كيسان، الموفقي في النحو، ١٠٨، وينظر ابن كيسان النحوي، ١٢٣، ٢٧٣.

[٢] ينظر شرح الجزوليّة، ١/١٧٩.

[٣] شرح الجزوليّة، ١/١٧٩.

الثالث: أنَّها عِوض من الحركة، والتنوين معًا، وهو رأي ابن ولَّاد، ووافقه السِّيرافيّ[١]، والفارسيّ[٢]، والرماني[٣]، والقرطبي[٤]، ونسبه الرضيّ (٦٨٦هـ) إلى سيبويه[٥].

وبيّن الفارسي أن النون فيهما عوض من النقص الحاصل بعدم وجود العلامة الأصليّة وهي الحركة، والتنوين، فعُوِّضَ بهما عن هذا النقص[٦].

الرابع: أنَّها عوض من تنوينين في التثنية، فصاعدا في الجمع، ذهب إليه ثعلب[٧].

ورَدَّ الأبّذيُّ هذه المذاهب كلَّها؛ بأن النون تثبت في الوقف باتفاق، والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف أصلًا، فلو كانت عوضًا منهما، أو من أحدهما، لم تثبت؛ لأن العوض يُحكم له بحُكم ما عُوِّض منه[٨]، فكونها عوضًا لا يقبله القياس.

الخامس: أنها فارقة بين رفع الاثنين، ونصب الواحد؛ فـ(زيدا) يلتبس بالواحد المنصوب عند الوقف، ثم حمل سائر التثنية والجمع عليه، وحُذفت في

---

(١) ينظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ٢٢٦/١.

(٢) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه، الفارسي، ٣٤/١، ٣٥.

(٣) شرح كتاب الرماني على كتاب سيبويه، ٢٧٣/١.

(٤) شرح عيون كتاب سيبويه، ٢٣.

(٥) ينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٧٨/١.

(٦) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه، ٣٤/١، ٣٥.

(٧) ذكره الرضي ولم ينسبه. ينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٧٩/١.

(٨) ينظر شرح الجزولية، ١٨١/١

الإضـافة؛ لشـبهها بالتنوين، ولم تحذف مع الألف واللام؛ لأن الإضـافة أقوى في إيجاب الحذف، ذهب إليه الفراء[١].

وردّه الأبّذي بأن الوقف عارض، وباب العارض أن لا يُعتد به. ولم يؤيد حمل الجمع عليه[٢].

السـادس: أنها كالعِوض، وهو مذهب سـيبويه، قال سـيبويه: "كأنَّها عوض"[٣].

واختاره الأبّذيّ، قال: "وذهب سيبويه إلى أنها زيادة في الآخِر؛ ليَظهر فيهـا حكم الحركة التي كـان ينبغي أن تكون في التثنية، والجمع تارة، وحكم التنوين أخرى من غير أن تكون عوضًـا منهما، وهو الصـحيح؛ إذ قد قام الدليل على أنها ليست عوضًا؛ ولذلك قال سيبويه: "كأنَّها عوض"، فشبّهها بالعِوض، ولم يجعلها عوضًـا، وزعم بعضـهم أنَّ (كأنَّ) تسـتعمل للتحقيق، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

فأصبَحَ بَطْنُ مكَّة مُقْشَعِرًّا كأنَّ الأرضَ ليس بها هِشامُ"[٤]

وردَّه الأبّذيُّ بأنَّ (كأنَّ) لا تستعمل للتحقيق أبدًا[٥].

رأي الأبّذي: أنَّ (كأنَّ) مستعملة على أصلها من إفادة التشبيه في عبارة سيبويه، فالأبّذي ركَّز على لفظ سيبويه، ولم يُغفل وجود (كأنَّ)، ومعنى التشبيه

---

[١] ينظر شرح الجزولية،١٨١/١، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٧٩/١.

[٢] ينظر شرح الجزولية،١٨١/١

[٣] الكتاب، ١٨/١.

[٤] شرح الجزولية،١٨١/١.

[٥] شرح الجزولية،١٨٣/١.

الذي أفادته، بينما أغفله مَنْ قال: إنَّها عوضٌ حقيقةً؛ وهم: الزّجَّاج وابن كيسان كما تقدّم، أما ابن ولاد، والسِّيرافي، والفارسي فهؤلاء اتفقوا مع الأبّذي في أنَّ رأي سيبويه أنَّها عوض من الحركة والتنوين معًا، وخالفوه في كونها عوضًا حقيقةً، أو تشبيها؛ إذ لم يلتفتوا إلى وجود (كأنَّ)، أمَّا الأبّذي فحمل مراد سيبويه على التشبيه؛ لوجود أداته. وردّ كونها عوضًا حقيقة بأنه لا يقبله القياس؛ لكون النون تثبت في الوقف باتفاق، والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف أصلًا، فلو كانت عوضًا منهما، أو من أحدهما، لم تثبت؛ لأنَّ العوض يُحكم له بحُكم ما عُوِّض منه[1]. ووافقه أبو حيّان[2].

ويدل قوله: (كأنها عوض) على عدم صحَّة ما نسبه الرضي إلى سيبويه، فالأبّذي فسَّر نص سيبويه؛ ليُثبت صحة رأيه واختياره له، ونفي ما نسبه إليه الرضي.

وأرى أنَّ رأيه في تفسير عبارة سيبويه وجيه؛ لأنَّ (كأنَّ) هنا جاءتْ على الأصل في إفادتها للتشبيه، كما أن معنى التحقيق لا يظهر في عبارة سيبويه، ولم يقل بإفادتها للتحقيق إلا الكوفيون، والزجاجي في بعض أبيات شعرية، ورُدَّ قولهم بأنها مفيدة فيها للتشبيه[3]. ومما يقوي رأي الأبّذي عندي فيما ذهب إليه؛ أنَّ لجوء سيبويه إلى التشبيه يدل على وجود موانع من كون النون عوضًا من الحركة والتنوين حقيقة، وهو ما ذكره الأبّذي من كونه مخالفًا للقياس.

---

(1) ينظر شرح الجزولية، ١/١٨١.

(2) ينظر التذييل والتكميل، ١/٣٠١.

(3) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني، ٥٧٣.

٣- حركة التقاء الساكنين إذا كان أولهما ألفًا.

إنَّ الأصل في حكم التقاء الساكنين إنْ كان أولهما حرفًا من حروف المد واللين أنْ يُحذف الأول منهما، غير أنهم في التثنية لم يحذفوا الأول، وهو حرف من حروف المد واللين؛ لأنَّه علامة التثنية، وكسروا الثاني وهو النون؛ لأنَّها لازمةٌ لها، فلو حذفوا الألف بطل علامة التثنية، فلم يتبين المثنى من غيره، ولم يكسروا الأول لالتقاء الساكنين على ما ينبغي كسره؛ لأنَّ الألف لا سبيلَ إلى تحريكها، وحكم الياء حكم الألف[١].

وقف الأبّذي عند مخالفة الشلوبين للنحويين في إجماعهم[٢] على أنَّ الأصل في حركة التقاء الساكنين الكسر في كل موضع، فوافقهم فيه إلا إذا كان الساكن الأول ألفًا، فإنَّ أصل التحريك آنذاك فيه الفتح؛ إلَّا أنْ يمنع من ذلك مانعٌ، فخالفهم فيه، وزعم أنَّ هذا مذهب سيبويه؛ وذلك لأنَّه فسّر نصوص سيبويه خلاف ما فسَّره النحويون، واستدل بها على أنَّه مذهب سيبويه، ومنها:

- قول سيبويه في ترخيم (إسحارّ) اسم رجل على لغة مَنْ نوى (إسحارَ) بالفتح، قال سيبويه:" وأما رجل اسمه إسحارٌّ، فإنك إذا حَذَفتَ الرَّاء الآخِرة لم يكن لك بُدُّ من أنْ تحرِّك الرَّاء الساكنة؛ لأنَّه لا يلتقي حرفان ساكنان، وحركته الفتحة؛ لأنَّه يلي الحرف الذي منه الفتحة، وهو الألف.."[٣].

---

(١) شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ٢٣٠/١، والتعليقة، ٣٧/١.

(٢) ينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٧٦/١، وهمع الهوامع، ١٦٠/١.

(٣) الكتاب، ٢٦٤/٢، ٢٦٥.

– وقول سيبويه في تعليل التحريك في (حَذَامِ) بالكسر؛ بكون (فَعَالِ) المعدولة لا تكون إلا مؤنثة، والكسر من علامات التأنيث؛ قال سيبويه: "وأما أهل الحجاز فلمّا رأوه اسمًا لمؤنث ورأوا ذلك البناء لم يُغيّروه؛ لأنَّ البناء واحدٌ، وهو ههنا اسمٌ للمؤنث، كما كان ثَمَّ اسمًا للمؤنث، وهو ههنا معرفة كما كان ثَمَّ، ومِنْ كلامهم أنْ يُشبِّهوا الشيء بالشيء وإنْ لم يكن مثله في جميع الأشياء... ومما يدلك على أن (فَعَالِ) مؤنثة قوله: دُعِيَتْ نَزَالِ، ولم يقل: دُعِيَ نَزَالِ؛ وأنَّهم لا يصرفون رجلًا سمَّوه: رَقَاشِ، وحَذَامِ، ويجعلونه بمنزلة رجل سمَّوه عَنَاقِ"(١).

وقال الشلوبين:"أجود هذين الوجهين – هنا – القول بأنَّ الكسر فرق بينها وبين نون الجمع؛ فإنَّ التقاء الساكنين إذا كان الأول منهما الألف عند سيبويه لا يوجب الكسر؛ ولذلك قال في ترخيم (إسحارّ) اسم رجل على لغة مَنْ حذف ونوى: يا إسحارَ – بفتح الراء– إتباعًا لها وللفتحة قبلها، ولم يكسر الراء على أصل التقاء الساكنين على ما قلناه، وعلى ذلك جرى قوله في نَزَالِ، وبابه: إنَّه يكسر لأجل التأنيث المنوي هناك، ولم يقل: إنَّه كُسر على أصل التقاء الساكنين لما قلنا: مِنْ أنَّه لا يكسر مع الألف لالتقاء الساكنين وجوبًا إنَّما يفتح مختارًا، فذلك يجيء على قوله في (الزيدان) بالألف، وألَّا يجب كسره لالتقاء الساكنين، وأن يكون فرقًا بينها وبين نون الجمع. وقوله في ذلك أحسن مِنْ قول غيره: إنَّه يجب كسرُه مع الألف لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ الإتباع في ذلك أولى من الكسر؛ لأنَّ فيه مراعاةَ أمرٍ زائدٍ على

(١) الكتاب، ٢٧٨/٣، ٢٧٩.

ما يوجبه التقاء الساكنين؛ ولأنَّهم يحركون عند التقاء الساكنين بحركةٍ أقرب المتحركات في نحو: انطلق يا هذا في تخفيف انطلق...فكيف إذا زاد على التحريك بحركة أقرب المتحركات إتباع الألف معه، وقد لا يراعى ذلك وعليه جاء نحو: جاء هؤلاءِ، فيكسر على أصل التقاء الساكنين، ولا يفتح لكثرة اجتماع الأمثال هناك"[1].

فحجة الشلوبين أنَّه لو كان الأصل عند سيبويه -في مثل هذا الموضع- الكسر لما رَخَّمَهُ بالفتح، ولو كان أصل التحريك في (حَذَامِ) عند سيبويه الكسر لَمَا التمس له عِلّةً؛ فإنَّما تُلتمس العلة لِمَا خرج عن الأصل.

وخالفه الأبذيُّ في تفسير سبب الفتح عند سيبويه في (أسحارَ)؛ فهو لم يُحركه بالكسر؛ لئلا يُتوهم أن (أسحارّ) اسم على وزن إفْعَال كإكرام، وليس بمرخَّمٍ؛ بل نُكِّر وأضيف إلى ياء المتكلم، فلمَّا اضطر إلى جلب حركةٍ لم تكن في اللفظ اختار أن تكون تلك الحركة غير مُوهمة[2].

وخالفه الأبَّذيُّ كذلك في (فَعَالِ)؛ بأنَّ ما قاله سيبويه ليس فيه ما يدل على أنَّه ليس أصل التحريك بالكسر إذا كان الساكن الأول ألفًا، فالكسر في (فَعَالِ) يجب من طريقين: ما ذكره سيبويه، والمجيء على الأصل، فنبّه سيبويه على أحد السببين الموجبين للكسر، وهو السبب الخاص به، ولم يُنبِّه على السبب الآخر؛ لبيانه، وعدم اختصاصه بباب فَعَالِ[3].

---

(1) شرح الشلوبين على المقدمة الجزولية، ١/٣٤٥.

(2) ينظر شرح الجزولية، ١/٢٠٣.

(3) ينظر شرح الجزولية، ١/٢٠٣.

ولعل تعليل سيبويه لكسر (حَذَام) اسم امرأة لالتقاء الساكنين على ما ذكره الأعلم؛ هو أنَّ العرب تختلف في كسره، فبَنُو تميمٍ يمنعونه من الصَّرف، وأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقًا، أما مثل (حَذَارِ، وبَدَادِ، ونَظَارِ) فلم يُختلف فيه[١].

واعترض عليه الأبَّذيُّ، وفسَّر نص سيبويه، ووضَّح دلالته، واستدل بالأصل فيه، قال الأبّذيُّ: "والدليل على أنَّ أصل التحريك لالتقاء الساكنين الكسرُ عند سيبويه في كل موضع؛ أنَّه لم يُعلِّل تحريك نون الاثنين بالكسرة؛ لمجيء ذلك على الأصل؛ بل قال: "وهي النون وحركتها الكسرُ"[٢] وعلَّل فتح نون الجميع لـــمّا جاء ذلك خارجًا عن أصل التحريك لالتقاء الساكنين، فقال: "إنهم فعلوا ذلك؛ فرقًا بينها وبين نون الاثنين"[٣].

فالأبَّذيُّ فسَّر قول سيبويه؛ ليُبين المذهب الصحيح له؛ ويُظهِر خطأَ ما نسبه إليه الشلوبين؛ مستدلًا بذلك على قاعدة أنَّ ما جاء على الأصل لا يُسأل عن علَّته؛ حيثُ لم يذكر العلَّة في كسر نُون المثنى في نصِّه، وذكرها في فتح نُون الجمع.

٤- حذف أحد المفعولين اقتصارًا من باب (أعطى، وكسى).

وقف الأبَّذي عند قول سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعدَّاه فعلُه إلى مفعولين، فإن شئتَ اقتصرت على الأوَّل، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدَّى

---

[١] ينظر النكت، ١٠٩٤/٢.

[٢] الكتاب، ١/ ١٨. وقال في نون الجمع: "ونونها مفتوحة، فرّقوا بينها وبين نون الاثنين، كما أنَّ حرف اللِّين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما".

[٣] شرح الجزولية، ١/ ٢٠٦.

إلى الأوَّل، وذلك قولك: أعطى عبدُالله زيدًا درهمًا..."[1]؛ ذلك أنَّ السهيلي فسَّره قاطعًا بأنَّ رأي سيبويه في مسألة الاقتصار على المفعول الثاني إنْ تَعَدَّى إلى اثنين في باب (أعطى، وكسى) المنعُ، بينما القياس يقبله؛ وحجته أنَّ سيبويه لم يذكرْ إلَّا الاقتصار على الأوَّل خاصَّة[2].

أمَّا الأبَّذيُّ فيرى أنَّ كلام سيبويه مُحتمِلٌ؛ لأنَّه قال: "كما تَعدَّى إلى الأوَّل"وتَعَدِّيهِ إلى الأوَّل باقتصـــارٍ وبغيره، فكذلك إلى الثاني، فلا حجَّة للسهيلي في كلامه، وأمَّا تَمَسُّكُه بالقياس فهو أنْ قال: الأول فاعل في المعنى، والفاعل لا يُحذف فكذلك ما في معناه؛ ألَّا ترى أنَّ زيدًا في (كَسَـــوتُ وأَعْطَيتُ) لابِسٌ، وآخِذٌ.

ورأي الأبَّذي أنَّ قياسه فاسدٌ، مردودٌ بالسماع، بقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾ [الليل: ٥] فكما يجوز حذفه مع الثاني، فكذلك يُحذف، ويُثبت الثاني، وقالوا: أطعمت الناسَ الطعامَ فطَعِموا، وقالوا: أطعمت الطعامَ، فاقتصروا على المفعول الذي ليس بفاعل في المعنى، وقول لبيد بن ربيعة:

نحنُ بنو أمِّ البَنِينِ الأربعهْ المُطْعِمُون الجَفْنَةَ المُدَعْدَعَهْ[3]

أراد: المُطْعِمُون النَّاسَ الجَفْنَةَ، فحذف (الناس) وهم فاعلون في المعنى؛ لأنَّهم طاعِمون، وقد يُرد على السهيلي بقوله

---

(1) الكتاب، ١/٣٧.

(2) نتائج الفكر، ٣٥١، مغني اللبيب، ٦٣٣.

(3) ديوان لبيد بن ربيعة، ٩٣.

تعالى:﴿ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الأعراف: ١٩٠].

إلَّا أنْ يقول: إنَّ هذا حذف اختصار لا حذف اقتصار، فيقال: والفاعل – أيضًا – قبل النقل لا يحذف حذف اختصار ولا اقتصار[١].

والذي دفع الأبّذي إلى تفسيرِ نَصِّ سيبويه أنَّه لم يرتضِ لسيبويه المذهبَ الذي نسبه إليه السُّهيليُّ، وهو زعمه بأنَّ مذهب سيبويه أنَّه لا يجوز الاقتصار على الثاني إنْ تعدَّى إلى اثنين؛ لكونه أخذ قول سيبويه على ظاهره، وقطع بأنَّ مذهب سيبويه أنَّه لا يجوز الاقتصار على الثاني إنْ تعدَّى إلى اثنين، بينما الأبّذي يرى أنَّ عبارة سيبويه أفادتْ قياس المفعول الثاني على الأول، واستدلَّ على ذلك بوجود أداةِ التشبيه الكاف حين قال: كما تعدَّى إلى الأول، والأول مُتعد باختصارٍ واقتصارٍ؛ كذلك ما أشبهه، وهو موافقٌ لأبي سعيد السِّيرافي، فهو يرى أنَّه يجوز الاقتصار على أحد المفعولين في باب (أعطى، وكسى)[٢].

ثالثًا: ما فسَّره لكون عبارته مُحتَمِلة لأكثر من وجه.

٥– معنى (إذن):

وقف الأبَّذيُّ عند مراد سيبويه في معنى (إذن) في قول سيبويه: "وأمَّا (إذن) فجوابٌ وجزاءٌ"[٣].

---

[١] شرح الجزولية، ٧٣٧/١، وينظر المختار من شرحي ابن خروف والصفّار لكتاب سيبويه، ١٢١.

[٢] شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ٢٧٦/٢.

[٣] الكتاب، ٤/ ٢٣٤.

ذكر الأبَّذيُّ أنَّ معنى (إذن) كما نَصَّ عليه سيبويه الجواب، والجزاء؛ إلَّا أنَّه وقع اختلافٌ في تفسير مراد سيبويه من تلازمهما في كل موضع؛ ذلك أنَّ سيبويه لم يُقيِّده، ولم يُفصِّل القول فيه، فذهب الشلوبين إلى أنَّ مراد سيبويه أنَّها تُقدر بالجزاء والجواب في كل موضع، وأنَّك إذا قلْتَ للمخاطب: أزورك، فقال لك: إذن أكرمك، فمعنى كلامه: إن تزُرْنِي أُكرِمْك، وتكلَّف ذلك فيها في كل موضع[١].

وأمَّا الفارسيُّ[٢] فزعم أنَّ سيبويه لم يُرِدْ أنَّ معناها الجزاء والجواب في كل موضع، وإنَّما يريد أنَّها قد تكون جوابًا خاصَّةً، مثل ذلك أنْ يقول: أزورك، فيقول لك المخاطب: إذن أظنّك صادقًا، فـ(إذن) في هذا الموضع مع ما بعدها جواب، ولم تُجازه على الزيارة بشيء، وقد تكون هي مع ما بعدها جوابًا وجزاءً، فإذا قلْتَ له: أزورك، فقال لك: إذن أكرمك، فقد أجابك وجازاك على زيارتك بالإكرام، ووافق الأبّذيُّ رأي الفارسي[٣]، ومَنْ وافقه؛ كالرمانيّ، والأعلمِ[٤]، والأنباري[٥]. ويفهم كذلك من كلام الرماني أنَّه موافقٌ للفارسيّ؛ قال الرمانيُّ:" وتعمل (إذن)؛ لأنَّها نقلتِ الفعل إلى الاستقبال، والجواب، وتعمل النصب؛ لأنَّها على قياس(أنْ) في الاستقبال"[٦]، فقوله: "نقلت الفعل إلى الاستقبال، والجواب" يدل على أنَّه يريد أنَّها ملازمةٌ لهما.

---

[١] ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير، ١/٤٠٥.

[٢] ينظر رأيه في مغني اللبيب، ٢٠.

[٣] شرح الجزولية، ١/ ٣٢٧.

[٤] النكت، ١/٦٩٨.

[٥] ينظر أسرار العربية، ص٣٣٠.

[٦] شرح الرماني على كتاب سيبويه، ٧٧٨.

وما دفع الأبذي إلى تفسير مراد سيبويه في قوله هو وقوع الخلاف في فَهْم مراده؛ مِمَّا أوقع في اختلاف الحكم، وسبب ذلك أنَّ سيبويه أطلق القول ولم يُقيِّده. وأوافق الفارسي ومَنْ وافقه؛ لبعده عن التكلف.

٦- عامل الجزم في جواب الشرط.

وقف الأبَّذيُّ عند قول سيبويه: "واعلم أنَّ حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله"(١).

قال الأبّذيُّ: "وفي كلام سيبويه احتمالٌ؛ لأنَّه قال في الجواب: إنَّه منجزمٌ بما تقدَّمه، والأداة متقدمة على الجواب، وفعل الشرط متقدم عليه، وكذلك الأداة وفعل الشرط متقدمان عليه، وإذا كان في لفظه احتمالٌ وجب أنْ يُحمل على الصحيح من محتملاته"(٢).

فعبارة سيبويه محتمِلة للأوجه السابقة؛ لكون سيبويه أطلق الحكم، ولم يقيد العامل المتقدم؛ فوقع الاحتمال في عبارته، وهو كون العامل الأداة وحدها، أو الشرط وحده، أو هما معًا. وحمل الأبّذيُّ عبارة سيبويه على أنَّ عاملَ الجزم هو الأداة، وهو موافقٌ لرأي الجزولي؛ لأنَّه أصح الآراء.

وقد وقع خلافٌ بين النحويين في عامل الجزم في جواب الشرط؛ بناءً على اختلاف تفسيراتهم لعبارة سيبويه، نتج عنه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّ فعلي الشرط والجواب كليهما منجزمٌ بأداة الشرط، وهو رأي المحققين من البصريين، وعزَاه السِّيرافيُّ إلى سيبويه(٣).

---

(١) الكتاب ٦٢/٣.

(٢) شرح الجزوليّة، ٣٥٢/١.

(٣) الكتاب، ٦٣/٣.

الثاني: أنَّ الأداة تجزم فعل الشرط، وفعل الشرط يجزم الجواب؛ لطلبه له من حيثُ هو سببٌ فيه، نُسب للأخفش، واختاره ابنُ مالكٍ، وابنُه بدُر الدين، وحُكم عليه بالضَّعْف؛ لكونه يُؤدي إلى إعمال فعل بفعل، وهو خلاف الأصل[١].

الثالث: أنَّ الأداة وفعل الشرط كليهما جازمٌ للجواب، وهو رأي الخليل، والمبرد[٢] موافقٌ له، قال سيبويه: "وزعم الخليل أنَّك إذا قلت: إنْ تَأْتِنِي آتِكَ، فـ (آتِكِ) انجزمتْ بـ(إنْ تِأْتِنِي) كما تنجزم إذا كانت جوابًا للأمر حين تقول: ائتني آتك"[٣].

ووافق الأبَّذي رأي الجمهور، وهو أنَّ الأداة هي العاملة فيهما معًا؛ لأنَّها باتفاق عاملة في فعل الشرط، والعامل تقرَّر فيه أنَّه يعمل فيما يطلب، واستدل بالفعل اللازم، وحرف الجر، و(لم) وغيرها لـمَّا لم تطلب إلَّا معمولًا واحدًا لم تعمل إلَّا فيه، واستدل بـ (إنَّ) في كونها عملتْ في اثنين لطلبها لهما، وقاس أداة الشرط عليها، وبيَّن كذلك فساد زعم أنَّ الأداة وفعلَ الشرط كليهما جازمٌ للجواب[٤].

وما دعا الأبَّذي إلى الوقوف عند عبارة سيبويه هو أنَّ عبارته مطلقة غير مقيَّدة؛ مِمَّا أوقع في اللبس، فحاول أنْ يُحدِّد رأيه من خلال الملابسات التي لا يمكن أنْ تمر على سيبويه.

---

[١] ينظر شرح كافية ابن الحاجب للرضي، ٩٦/٤، وشرح التسهيل، /٨١، والارتشاف، ١٨٧٧/٤.

[٢] المقتضب، ٤٩/٢. وتنظر تفاصيل الخلاف في الإنصاف، مسألة (٨٤) ٣١٨/٢.

[٣] الكتاب، ٦٣/٣.

[٤] ينظر شرح الجزوليَّة، ٣٥٢/١.

رابعًا: ما فسَّره لبيان فساد الرأي المخالف.

٧- الفعل الذي يتعدى بالحرف وبنفسه.

وقف الأبّذي عند قول سيبويه: "وليست: "أسْتَغْفِرُ اللهَ ذنبًا، وأمرتُكَ الخيرَ" أكثر في كلامهم جميعًا؛ وإنَّما يتكلَّم بها بعضُهم"[١].

فذكر أنَّ ظاهر مذهب سيبويه من خلال تفسير كلامه أنَّه متى وجدْتَ فعلًا يتعدَّى تارةً بنفسه، وتارةً بحرف الجر تجعل الأصل التعدي بالحرف؛ وعلَّل الأبّذِيُّ لذلك بأنَّ الزيادة لا يقدم عليها إلا بدليل؛ لأنَّها فرعٌ على المزيد عليه، وأيضًا فإنَّ ما وُجد من ذلك كـ(استغفرتُ الله الذنبَ)، و(من الذنب) الأكثر فيه التكلم بحرف الجر، فيُجعل هو الأصل، يعني وصول الفعل بحرف الجر حملًا على الأكثر، وأنَّ حذفها إنَّما هو لضربٍ من الاتِّساع، وكثرة الاستعمال[٢]، وفسَّره أبو سعيدٍ السيرافيُّ بهذا، وأنَّ حَذْف حرف الجر من هذين الفعلين ليس كثيرًا في كلام العرب، وإنَّما يَتكلَّم به بعضُهم، وحذف حرف الجر مِمَّا كان مُتعديًّا به مقصورٌ على ما سُمع عن العرب[٣]. وتابعه فيه الأعلمُ[٤]، وابنُ يعيش[٥]، وابنُ عصفور[٦]، وأبو حيّان[٧].

---

[١] الكتاب، ١/ ٣٨.

[٢] ينظر شرح الجزولية، ١/ ٧٢٤.

[٣] شرح كتاب سيبويه للسيرافي،٢/ ٣١٠.

[٤] ينظر تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، ص٧٣.

[٥] شرح المفصل، ٤/ ٢٩٧.

[٦] ذكر أن حذف حرف الجر له موضعان قياسيان، هما مع (أنّ، وإنَّ) أو في أفعال مسموعة تُحفظ ولا يقاس عليها منها: أختار، وأستغفر. شرح جمل الزجاجي، ١/ ٣٠٥.

[٧] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٧/ ٢٢.

وخالفهم ابنُ الطَّراوة؛ حيثُ ذهب إلى أنَّ الأصل في (أستغفر) أنْ يتعدَّى بنفسه؛ لأنَّه من (غفر الشيء) المتعدي بنفسه؛ أي: غَطَّاهُ وسَتَرَهُ، وأنَّ ما جاء منه بحرف الجر كـ (استغفرت الله من ذنبي) فهو على تضمينه معنى ما يتعدى بحرف الجر، نحو: استتبت الله منه[1]، وتبعه السهيليُّ، وابنُ هشامٍ (٧٦١هـ)[2].

وبيّن فساده الأبَّذيُّ؛ بأنَّ التضمين لا يُقال بقياس، كما أنَّه يتعارض مع الأكثر في كلام العرب، ولو صحّ التضمين لقلَّ في كلام العرب[3].

فنرى أنَّ الأُبَّذِيَّ فَسَّر قول سيبويه هذا؛ ليُبين مذهبه فيما يتعدى بحرف الجر تارةً وبنفسه أخرى؛ وهو أنَّ الأصل التعدي بالحرف؛ وعلَّل الأُبَّذِي لذلك بأنَّ الزيادة لا يقدم عليها إلا بدليل، والأكثر فيما سُمع عن العرب: استغفرْتُ الله من الذنب، فيستعملونه بحرف الجر، فدلَّ استعمالُ العرب على أنَّ الأصل فيه التعدي بحرف الجر. وأوافق رأي سيبويه ومَنْ وافقه؛ لكونه أكثر في كلام العرب.

٨- إعراب المعطوف على اسم الفاعل المقترن بـ(أل).

وقفَ الأُبَّذيُّ عند قول سيبويه: "... ومثل ذلك في الإجراء على ما قبله: هو الضاربُ زيدًا والرجلَ، لا يكون فيه إلا النصبُ؛ لأنَّه عَمِل فيهما عملَ المنوّن، ولا يكون هو الضاربُ عمرٍو كما لا يكون هو الحسن وجهٍ،

---

[1] ابن الطراوة النحوي، ٢٥٥.

[2] ينظر نتائج الفكر، ٣٣٢، ومغني اللبيب، ٥٢٣.

[3] شرح الجزولية، ١/ ٧٢٥.

ومَنْ قال: (هذا الضَّـاربُ الرَّجُلِ) قال: (هو الضَّـاربُ الرَّجلِ وعبدِاللهِ) يحتمل أنْ يَنصب (عبدالله) أو يجره، ومِنْ ذلك إنشادُ بعض العرب قول الأعشى:

الوَاهبُ المِائةِ الهِجَانِ وعَبْدَهَا عُوذًا تُزجِّي بينها أطفالها[1]"[2].

ووافقه السيرافيُّ؛ حيثُ جوَّز الجرَّ في الاسم المعطوف[3].

وذكر الأُبَّذيُّ أنَّ الرواية في البيت جرّ (العبدِ) أو نصـبه، وجر (المائة) أو النصب، فمَنْ نصب احتج به على منع الخفض، ويكون (العبدُ) مضافًا إلى ضـمير المائة، ومَنْ خفض أجاز ذلك؛ للتراخي، ولأنَّ المعطوف لا يَلزم فيه حلوله محلَّ المعطوف عليه مِنْ مثل ما ذكرنا[4].

ولأبي العباس المبرِّد رأيٌ مخالفٌ، فقد زعم أنَّ هذه المسألة التي تكلَّم عنها سـيبويه ليسـتْ كالبيت من حيثُ كان (العبد) مضـافًا إلى ضـمير (المائة) فليسـتْ كـ(عبدالله)؛ لأنَّه لو قال: الواهب عبد المائة، لحَسُـن، قال المبرِّدُ: "وبيت الأعشـى يُنشـد جرًّا...فإنْ قال قائلٌ: ما بالك جررت (عبدِها)، وإنَّما يُضـاف في هذا الباب إلى ما فيه الألف واللام تشـبيهًا بالحسَـن الوجهِ، وأنت لا يجوز لك أنْ تقول: الواهب المائةِ، والواهب عبدها؟ فإنَّما جاز في المعطوف على تقدير: واهب عبدِها؛ كما جاز: ربَّ رجل وأخيه، وأنت لا تقول: ربَّ

---

[1] شرح ديوان الأعشى الكبير، ٢٥٨.

[2] الكتاب، ١٨٢/١.

[3] شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٤٠/٢.

[4] ينظر شرح الجزولية، تحقيق: سعيد بن مشبب آل عصام، ٢٥٠/٢.

أخيه؛ ولكنَّه على تقدير: وأخ له. ومثل ذلك: كلُّ شـاة وسَـخْلَتِها بدرهم، وأنت لا تقول: كلُّ سَخْلَتِها؛ ولكنَّه على التقدير الذي خَبَّرْتُك به.."[1].

ولم يوافقه الأُبَّذيُّ، وحكم عليه بالفسـاد؛ لأنَّ (العبد) وإنْ أُضـيف إلى ضـمير (المائة) لا تجوز إضـافة ما فيه الألف واللام إلى ما أُضـيف إلى ضـمير البتة كان الضـمير لأي شـيء كان، فإذا لم تجزْ إضـافةُ ما فيه الألف واللام إلى ما أضـيف إلى ضـمير، كان (عبدها) بمنزلة (عبدالله)؛ لا تجوز الإضـافة إلى واحدٍ منهما، فشـاهدُ سـيبويه حَسَـنٌ، ولو كان الضـمير العائد إلى الأول في مثل هذا يعامل معاملة الظاهر لجاز "كل شـاةٍ وسَـخْلَتِها" و"رُبَّ رَجلٍ وأخيه"، وبابها جوازًا حسنًا في الكلام؛ لأنَّه في تأويل "كل شاةٍ وسَخْلَةِ شاةٍ" "كل شـاةٍ وسَـخْلَتِها"شـاةٍ"كل شـاةٍ وسَـخْلَتِها"، ورُبَّ رجلٍ وأخي رجلٍ"، والجرُّ في البيت على هذا جيّد[2].

والأُبَّذي وقف عند نَصِّ سـيبويه؛ ليُبيّن فسـاد الرأي المخالف له، وأنَّ بيت الأعشـى داخلٌ في مسـألة العطف على اسـم الفاعل المقترن بـــ(أل)، واستدل بالإجماع، وموافقة القياس كما تقدَّم.

٩- تقديم خبر (ما) على اسمها، وليس بظرف ولا مجرور.

وقف الأُبَّذيُّ عند قول سـيبويه: "وزعموا أنَّ بعضـهم قال، وهو الفرزدق:

فَأصْبَحُوا قَدْ أعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم إذ هُم قُرَيشٌ وإذ ما مِثْلَهُم بَشَرُ

---

[1] المقتضب، ٤/١٦٣.

[2] ينظر شرح الجزولية، تحقيق: سعيد بن مشبب آل عصام، ٢/٢٥٠.

وهذا لا يكاد يُعرف..."[1].

قال ابنُ السيرافيّ في قول سيبويه: "وهذا لا يكاد يعرف": "يريد إعمال (ما) مع تقديم خبرها"[2]، وقال النَّحاسُ: "هذا حجةٌ لِمَنْ شبَّه (ما) بـ(ليس)، ثم قدَّم الخبر وتركه منصوبًا، كما يكون في باب (ليس)، ولولا ذلك لقال: مثلُهم بالرفع كما تقول: ما مقيمٌ زيدٌ"[3].

والمبرِّدُ حملَه على غير ما أراده سيبويه، قال المبردُ:"... فالرفعُ الوجه، وقد نصبَه بعضُ النحويين، وذهب إلى أنَّه خبرٌ مُقدَّم، وهذا خطأٌ فاحشٌ، وغلطٌ بيّن؛ ولكنَّ نصبَه يجوز على أنْ تجعلَه نعتًا مُقدّمًا، وتضمر الخبر، فتنصبه على الحال، مثل قولك: فيها قائمًا رجلٌ؛ وذلك أنَّ النعت لا يكون قبل المنعوت، والحال مفعولٌ فيها، والمفعول يكون مُقدَّمًا ومؤخرًا، وقد فسَّرنا الحال بالعامل إذا كان فعلًا، وإذا كان على معنى الفعل بما يستغني عن إعادة القول فيه"[4].

وذكر ابنُ ولَّادٍ[5] والأُبَّذيُّ أنَّ المبرِّد فسَّر قول سيبويه بأنَّ سيبويه أجازه للضرورة، وليس في الكلام ضرورة، ولم أجدِ المبرِّدَ قال هذه العبارة في المقتضب؛ إنما قال النص السابق.

وردَّ ابنُ ولَّادٍ قولَ المبرِّدِ بأنَّه لا حُجةَ فيه على سيبويه، إنَّما هي روايةٌ عن العرب، والمحاجة في مثل هذا على العرب أنْ يقول لهم: لِمَ أعربتم الكلام

---

[1] الكتاب، ٦٠/١.

[2] شرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه، ٢٣٥.

[3] شرح النحاس لأبيات سيبويه، ٦٧.

[4] المقتضب، ١٩١/٤.

[5] الانتصار، ٥٤.

من غير ضرورة لحقتْكُم؟ أو يكذّب سيبويه في روايته، وهو عنده بخلاف هذه الحال، وإذا كان غير مكذب عنده فيما يرويه، وكانت العربُ غيرَ مدفوعة عمَّا تقوله مضطّرة بالوزن أو غير مضطرة، فعلى النحويّ أنْ ينظر في علَّتِه وقياسه، فإنْ وافق قياسه وإلا رواه على أنَّه شاذٌّ عن القياس، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها معنى، إذا كان الناقلُ ثقة[١]، وتابَعه الفارسيُّ[٢]، والأعلمُ[٣]، فذكروا أنَّ سيبويه روى هذه اللغةَ وهو منكرٌ لها. وكذلك القرطبي لم يوافقه؛ وبَيَّن أنَّه يلزم المبرِّد على هذا التأويل إذا قال: ما في الدنيا بشر مثلَهم، على مَنْ جعل النكرة حالًا أنْ يحذف، فيقول: ما بشر مثلَهم، ويُعمِل (في الدنيا) مضمرًا، ويلزمه إذا قال: (فيها زيدٌ جالسًا)، أنْ يقول: (زيدٌ جالسًا)، ويضمر (فيها)؛ أي: حذف العامل في الحال، قال محقق شرح القرطبي: ترك المبتدأ بلا خبر ولا دلالة على هذا المحذوف[٤].

وكذلك الأُبَّذي لم يوافقْه عليه، وذكر أنَّ سيبويه لم يفعل ذلك، وفسَّر مراد سيبويه بأنَّه يعني: أنَّ بعضهم أنشد من قوله؛ لئلَّا يتوهم متوهِّم أنَّ الشعر لغيره. وبيَّن فساد تفسير المبرد بقوله: "ونقول للمبرد: وأيُّ ضرورةٍ في الاحتياج إلى النصب، والوزن يقوم بالرفع، كما يقوم بالنصب"[٥].

---

[١] المرجع السابق.

[٢] التعليقة، ١/٩٥.

[٣] النكت، ١/١٩٥.

[٤] شرح عيون كتاب سيبويه، ٥٥.

[٥] شرح الجزولية، تحقيق: سعيد بن مشبب آل عصام، ٢/٤١٠.

فالأبذيُّ فَسَّر نَصَّ سيبويه؛ ليُبيِّن فسادَ تفسير المبرِّد لقول سيبويه، ويُبيَّن بالحجج التي احتج بها المنتصرون لسيبويه مرادَه الحقيقي، كما أنَّ قوله: "وهذا لا يكاد يُعرف" دليلٌ على أنَّ مراد سيبويه أنَّه شاذٌّ عن القياس، ولم يردْ أنَّه ضرورةٌ.

خامسًا: ما فسَّره ليبيّن مراد سيبويه.

١٠- ما يصل إلى المفعول بنفسه:

وقف الأبَّذيُّ عند قول سيبويه: "وتقول: ظننتُ به، جعلتَه موضعَ ظنِّك، كما قلت: نزلتُ به ونزلتُ عليه، ولو كانت الباءُ زائدةً بمنزلتها في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾ [النساء: ٧٠] لم يَجُز السَّكْت عليها، فكأنَّك قلت: ظننتُ في الدارِ، ومثله شَكَكْتُ فيه"[١].

فَسَّر الأُبَّذيُّ قولَ سيبويه السابق: (ظننتُ به) بقوله: "كأنَّ القائل هذا يقول: أوقعتُ به الظَّنَّ. وفسَّر قول سيبويه الآخر: "فكأنَّك قلت: ظننتُ في الدارِ" بقوله: أي: كان ظنِّي في الدار. وهو موافقٌ لتفسير السِّيرافي، قال: "وحروف الجر إذا اتصلتْ بها هذه الأفعال فهي بمنزلة الظروف، كقولك: ظننتُ بزيدٍ، وظننتُ في الدارِ، أي وقع ظنِّي في هذا المكان..."[٢]. ووافقهما الفارسيُّ[٣]، وتابعهم عليه ابنُ عصفور[٤].

---

[١] الكتاب، ١/٤١.

[٢] شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ٢/٣١٧.

[٣] التعليقة، ١/٧١.

[٤] شرح ابن عصفور على الجمل للزجاجي، ١/٣٠٩.

ثمَّ بيَّن الأُبَّذيُّ مراد سيبويه، بقوله: "يعني سيبويه أنَّك قد تقتصرُ على الفاعل، وقد تقتصر على المفعول إذا جئْتَ بظرفٍ، أو مجرورٍ، أو مصدرٍ أيضًا، فتقول: ظننتُ ظنًّا، وظننتُ يومَ الجمعة، وظننتُ خلفك، وحروف الجر كذلك إذا اتصلتْ بها هذه الأفعال هي بمنزلة الظروف، كقولك: ظننتُ بزيدٍ، أي: جعلتُه موضع ظنِّي، وظننتُ في الدار، وإنْ قلت: إنَّ الباء زائدةٌ، لَزِمَك أن تأتي بالثاني"(١).

فالأبَّذيُّ فسَّر نص سيبويه؛ ليُبيِّن مراد سيبويه من هذه الأمثلة التي اتصلت حروف الجر بأفعال الظن فيها؛ بأنها تفيد الظرفية.

١١- معنى حرف الجر (عن).

وقف الأبّذيُّ عند قول سيبويه في بيان معنى حرف الجر (عن): "وأمَّا (عن) فلما عدا الشيء"(٢).

قال الأُبَّذيُّ:" قلْتُ: فإنَّما تكون أبدًا في كلامٍ تكون فيه ترك، فإذا قلت: أطعمته عن جوع، فمعناه: أنَّ الجوع تركه، وكذلك رميت عن القوس؛ أي: رميت السهم عنها تارك لها"(٣).

وقال سيبويه: "جلس عن يمينه"(٤)، وقال سيبويه: "جعله متراخيًا عن بدنه"(٥).

---

(١) شرح الجزولية، ١/ ٧٣٤.

(٢) الكتاب، ٢٢٦/٤.

(٣) شرح الجزولية، تحقيق: سعيد بن مشبب آل عصام، ١٠١/٢.

(٤) الكتاب، ٢٢٧/٤.

(٥) الكتاب، ٢٢٦/٤.

فسّر الأُبَّذيُّ اليمين في مراد سيبويه بالعضو، وعنه يكون التراخي، وكأنَّه تراخى عن عضوه، وأمَّا أنْ يكون اليمين الجهة فلا يُعقل؛ لأنَّه إذا تراخى عن جهة اليمين فهو خارج عن الوجود، فإذا قيل: جلست بيمينه، وأردت العضو فلا بُدَّ أنْ تحلَّ في عضوه، بخلاف(عن) فبهذا القدر من التراخي فارقت الباء، وكذلك "أضربْتُ عنه، وأعرضْتُ عنه"؛ أي: تركته، وأخذت عنه حديثًا؛ أي: تركه الحديث إليَّ وجاز منه إليَّ[1].

فالأُبَّذيُّ فسَّر؛ ليبين مراد سيبويه من قوله: (عدا الشيء) في معنى (عن) الجارَّة، وهو المجاوزة؛ وربط قوله بما يقبله العقل، وما لا يقبله.

١٢- معاملة ضمير النكرة في الإخبار معاملة النكرة.

وقف الأُبَّذيُّ عند بيت خداش بن زهير في قول سيبويه: "ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة... وقد يجوز في الشعر وفي ضعفٍ من الكلام، وأنَّه قد يُعلم إذا ذكرْتَ زيدًا وجعلْتَه خبرًا أنَّهُ صاحبُ الصفة على ضعفٍ من الكلام، وذلك قولُ خداش بن زهير:

فإنَّك لا تبالي بعد حَولٍ أظبْيٌ كان أمَّك أم حِمَارُ "[2].

---

[1] ينظر شرح الجزولية، ٢/١٠١.

[2] الكتاب، ١/ ٤٨.

قال ابنُ السيرافي(٣٨٥هـ): "الشاهدُ فيه أنَّه جعلَ النَّكرةَ اسمَ كان، والمعرفة خبرها"[١]؛ لذلك جعل سيبويه البيت من الضرورة الشعرية؛ لأنَّه أخبرَ بـ(أمَّك) وهو معرفة عن ضمير النكرة، وهو (ظَبْيٌ) وهو في المعنى نكرة.

أمَّا النَّحاس(٣٣٨هـ) فذكر أنَّه لغةٌ لبعض العرب وهُمْ بنو دارم، وبنو نهشلٍ؛ يقولون: قائمٌ كان عبدَالله، وكان قائمٌ عبدَالله، فيجعلون النكرة اسمًا، والمعرفة خبرًا لـ(كان)؛ وإنَّما يفعلون ذلك؛ لأنَّ النكرة أشدُّ تمكنًا من المعرفة[٢].

وفسَّره السِّيرافيُّ بأنَّ سيبويه يريد أنَّه يجوز أنْ يجعل النكرة اسمَ (كان) والمعرفة خبرها في الشعر، وإنْ كان جوازُه في الكلام ضعيفًا؛ والذي حملهم على ذلك أنَّهم جعلوا (كان) فعلًا بمنزلة (ضرب). وقد يجوز أن يكون فاعل (ضرب) منكورًا، ومفعوله معروفًا، وسوَّغ - أيضًا - في (كان) أنَّ الاسمَ فيهما هو الخبر، فإذا قُلْتَ: كان قائمٌ زيدًا، فزيدٌ هو القائم الذي قد نكَّرته، فتعرّف المنكور بتعريفك زيدًا؛ إذ كانا لشيءٍ واحد، فكأنَّك تعرف المخبر عنه بمعرفة خبره، وكان ضعفه أنَّك لم تُعرِّف بنفسه، وحكم الاسم أنْ يعرّف بنفسه، ثم يستفاد خبره[٣].

وقال الأُبَّذيُّ: "وقال المبرِّدُ: الصواب أنْ يقال: إنَّ ضميرَ النكرة معرفةٌ، وتأوَّل البيت، وقال: إنَّما يعني سيبويه في البيت أنّ (أظَبْيٌ) مرفوع بإضمارِ فعلٍ

---

[١] شرح السيرافي لأبيات سيبويه، ١/٢٧٠.

[٢] شرح النحاس لأبيات سيبويه، ٣٨.

[٣] شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ٢/٣٧٥.

على الاشتغال؛ كأنَّه قال: أكان ظبيٌ أمَّك كان هو أمُّك، فالشاهدُ في صدر البيت لا عجزه، قال: ومما يدل على ذلك قوله[1] إثر البيت:

كأنَّ سبيئة من بيت رأسٍ يكون مزاجها عسلٌ وماءُ

فجعل هذا مما أُخبر فيه عن النكرة بالمعرفة؛ ألا ترى أنَّ الضمير في (مزاجها) عائدٌ على السبيئة، وهي نكرة وضميرها عنده معرفة"[2].

ولم ينسبه ابنُ يعيش إلى المبردِ؛ بل نسب هذا الرأي إلى بعضهم[3]. والحق أنَّ هذا الرأي لأبي نصرٍ القرطبي في شرحه؛ قال القرطبيُّ:" يعني أنَّ ألف الاستفهام إذا اجتمع بعدها الاسمُ والفعلُ كانتْ بالفعل أولى؛ فـ(ظبي) على هذا مرفوع بكان المضمرة، وخبره محذوف؛ كأنك قلت: أكان ظبيٌ أمّك كان أمك، الشاهد على (كان) الأولى؛ لأنَّ اسمها نكرة، وخبرها محذوف معرفة، فأمَّا (كان) الآخرة – التي هي تفسيرٌ للأولى – فاسمها وخبرها معرفتان، وبيت ابن الأسلت والفرزدق على هذا التفسير"[4]، ولم يوافقه ابنُ يعيش؛ لأنَّ الاسم إذا وقع بعد همزة الاستفهام – وإنْ كان خبرُه فعلًا – فارتفاعه بالابتداء، ولا يحسن ارتفاعه بفعلٍ محذوفٍ إلَّا مع (هل)"، ونسب ابنُ يعيش إلى المبرد رأيًا آخر غيره، وغير رأي سيبويه، وهو أنَّ اسمَ (كان) – هنا– مضمر في (كان) يعود إلى الظبي، والمضمراتُ كلها معارف، و(أمَّك) الخبر، فحصل من ذلك

---

(1) ديوان حسان بن ثابت، ١٧.

(2) ينظر شرح الجزولية، ١/٩٨٠.

(3) ينظر ابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ٩٥.

(4) شرح عيون كتاب سيبويه، ٥٠.

أنَّ الاسمَ والخبرَ معرفتان، وذلك جائزٌ؛ نحو: كان عبدالله أخاك، وسيبويه كأنَّه نظر إلى المعنى[١].

وبعد التَّحقُّق بالرجوع إلى المقتضب وجدْتُ أنَّ المبردَ موافقٌ لرأي سيبويه في أنَّ الضمير العائد على نكرة هو نكرة، وأنَّ البيت من الضرورة، وأشار إلى ذلك محمد عبد الخالق عضيمة في حاشية تحقيقه على المقتضب، وأنَّ ما رواه الأُبَّذيُّ لم يقلْ به المبردُ، والذي قاله المبردُ هو: "واعلمْ أنَّ الشعراءَ يضطرون فيجعلون الاسمَ نكرةً، والخبر معرفة، وإنَّما حملَهم على ذلك معرفتهم أنَّ الاسمَ والخبرَ يرجعان إلى شيءٍ واحد"[٢].

ولم يوافق الأبَّذيُّ الرأي المنسوب خطأً للمبرِّد، قال: "وهذ لا يلزم؛ فإنَّ النكرة الموصوفة عندهم مع النكرة غير الموصوفة بمنزلة المعرفة مع النكرة في الإخبار؛ فلذلك جعلها سيبويه بمنزلة المعرفة؛ لكون (السبيئة) موصوفة، فضميرها كأنَّه معرفة، ويقال للمبردِ: المعتبر في باب الإخبار إنَّما هو الإفادة؛ فضميرُ النكرة نكرةٌ بالنسبة إلى الإخبار.."[٣].

فنرى أنَّ الأبَّذِيَّ فَسَّر قولَ سيبويه هذا؛ ليُبيِّن أنَّ مذهبَه فيما جُعل فيه النكرة اسم (كان) والمعرفة خبرها في الشعر الجواز، وإنْ كان جوازُه في الكلام ضعيفًا، وبيَّن كذلك فساد الرأي المخالف الذي كان سببًا في وقوفه عند تفسير مراد سيبويه، وإثبات صحة رأيه في البيت الشعري.

---

[١] ينظر ابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ٩٥.

[٢] المقتضب، ٤/٩١.

[٣] شرح الجزولية، ١/٩٨١.

ومما يؤخذ على الأبذي خطأه في نسبة الرأي المخالف إلى المبرّد وعدم تحققه من صاحب الرأي.

– سادسًا: ما فسَّره لوجود إشكالٍ في عبارته.

١٣– إدخال الفاء في خبر المبتدأ (ما) الموصولة.

وقف الأُبَّذيُّ عند قول سيبويه: "وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلَّا) فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسمٍ فحاشا وخلا في بعض اللغات"[(١)].

وانتقد عبارته؛ لإدخاله الفاء في خبر المبتدأ (ما) الموصولة، قال الأبَّذيُّ: "وفي لفظ سيبويه إشكالٌ؛ فإنَّه أدخل الفاء في خبر المبتدأ الذي هو (ما)؛ لأنَّها بمعنى الذي، وقد تقدَّم في باب الموصولات أنَّ الفاء لا تدخل في خبر الموصول إلَّا إذا كان الثاني مُسبَّبًا عن الأول، وكون (لا يكون) فعلًا، وخلا، وليس، وعدا ليس مُسبَّبًا عن كون هذه الأفعال ضمِّنت معنى (إلا)"[(٢)].

والتمس له الشلوبين بأنَّه لا يلزم النحوي أنْ يسلمَ في عبارته من اللحن؛ لأنَّ كلامَه بالإعراب متكلَّفٌ خارج عن المعتاد، وإنَّما يوجد ذلك في لسان العربي القُح الذي الإعراب طبعٌ فيه، ومع ذلك فإنَّ العربي الفصيح إذا خالط لسانه العجمي فسد ولم يوثق فكيف غيره[(٣)]، وذكر الأُبَّذي أنَّه يمكن أنْ تكون (ما) شرطًا، وتدخل الفاء جوابًا للشرط[(٤)].

---

(١) الكتاب، ٣٠٩/٢.

(٢) شرح الجزولية، تحقيق: معتاد معتق الحربي، ٥٨/٢.

(٣) شرح الجزولية، ٥٨/٢.

(٤) شرح الجزولية، ٥٨/٢.

ولا أوافق الأُبَّذي فيما أشكل عنده في عبارة سيبويه؛ ذلك أنَّ دخول الفاء في خبر المبتدأ جائزٌ إذا كان المبتدأ اسمًا موصولًا بفعلٍ أو ظرفٍ؛ كما في قول سيبويه: "وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فلا يكون، وليس، وعدا.." فالمبتدأ صلة وهو (ما) موصول بفعلٍ وهو (جاء)؛ وذلك لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط، والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء، وأمَّا الصلة والصفة فيكونان كالشرط[١].

ولم أجد مَنْ قال بهذا الإشكال في عبارة سيبويه في هذا الموضع؛ كالسيرافي، والفارسي، والأعلم.

١٤- حذف ضمير الشأن بعد (إنَّ).

وقف الأُبَّذيُّ عند قول سيبويه: "وروى الخليل – رحمه الله – أنَّ ناسًا يقولون: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ، فقال: هذا على قوله: إنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ، وشبَّهه بما يجوز في الشِّعر؛ نحو قوله وهو ابن صريم اليَشكري:

ويومًا تُوافِينا بوَجهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظَبْيَةٌ تَعطو إلى وارقِ السَّلَمْ "[٢].

حيث اختلفت تفسيرات النحويين لعبارته، فأبو جعفر النحاس فسَّر إيراده للبيت بأنَّه حجةٌ لإضمار الهاء في (كأن) أراد: كأنها ظبية، ولولا ذلك لم يرفع الظبية[٣]، والفارسيُّ فَسَّر قول سيبويه بقوله: "وقد يجوز أنْ تُحذف هذه الهاء في الشِّعر، كما قال[٤]:

---

[١] ينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٢٣٧/١.

[٢] الكتاب، ١٣٤/٢.

[٣] ينظر شرح النحاس لأبيات سيبويه، ١٢٤.

[٤] ديوان الأعشى، ٧٢.

إنَّ مَن لَامَ في بني بنتِ حسَّا نِ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ في الخُطوبِ"[1].

أراد إنَّه، ووافقهما ابنُ عصفور، فهو يُحسن حذفَ اسم (إنَّ) في فصيح الكلام، وكذلك أخواتها إذا دلَّ عليه دليلٌ؛ إلَّا أنْ يكونَ الاسمُ ضميرَ أمرٍ أو شأنٍ فإنَّه لا يحسن حذفه إلا في ضرورة؛ لأن مفسره جملة فقبح حذفه كما قبح حذف الموصوف إذا كانت الصفة جملة، فتقام مقامه[2].

وأمَّا ابنُ السَّرَّاج فَيُخرَّج من كلامه في الأظهر أنَّه يجوز حذف الهاء في الكلام؛ لأنَّه قال: "ويجوز أنْ تحذف الهاء، وأنت تريدها، فتقول: إنَّ زيدٌ منطلقٌ، تريد: إنَّه"[3].

قال الأُبَّذيُّ: ويشهد لقول ابن السَّرَّاج ما حكى سيبويه عن الخليل "أنَّ ناسًا يقولون: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ، على حذف الهاء"، ووافقَه السِّيرافيُّ؛ حيثُ ذكر أنَّ ما رواه الخليلُ مِنْ قول ناسٍ: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ على حذف الهاء، واستدلَّ بالشعر بما جاء منه، وأنَّه لا يحسن فيه إلا الإضمار[4].

ووافقهما الأُبَّذيُّ، قال في تفسيره لقول سيبويه: "وشبَّهه بما يجوز في الشِّعر": "وليس معنى هذا الكلام بما لا يجوز إلا في الشِّعر، وإنَّما قِسناه بما نطق به الشعر شاهدًا على جوازه في الكلام؛ لأنَّ الشعرَ ديوان كلام العرب، فكأنَّ سيبويه يقول: إنَّ حذفَ الهاء من الكلام الذي حكاه عن الخليل أضعفُ في الكلام؛ لأنَّه يَحسُن اتِّصال الهاء بها؛ لأنَّها لم تُخفَّف، ولا يجوز أنْ

---

(1) ينظر الإيضاح، ١٢٥، والتعليقة، ٢٧٣/٢.

(2) ينظر المقرب، ١٠٨/١.

(3) الأصول في النحو، ٢٣٢/١.

(4) شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ٤٦٦/٢.

تقول: "كأنْها ظبيةٌ"؛ لأنَّ الإضمارَ يردُّ الشيءَ إلى أصله فيلزمُك التشديد، وأنت قد قَصَدتَ إلى الخِفَّة إلا في الضرورة؛ نحو قوله:

فَلَو أنْكِ في يوم الرَّخاء سَألْتِنِي فِرَاقَكِ لم أبْخَلْ وأنتِ صَديقُ

فصار حذف الضمير في (كأنْ ظبيةٍ) أقوى من حذفه في مسألة الخليل؛ إذ هنا ضرورة إلى الحذف، ولا ضرورة هناك، ولعلَّ الفارسيَّ دخل عليه الوهمُ من قول سيبويه: "شبَّهه بما يجوز في الشِّعر"..."[1].

أمَّا أبو علي الشلوبين ففَسَّره بأنَّ حَذْفَ ضمير الأمر والشأن في (كأنْ) في الشعر والكلام سواء، وأمَّا إضمار اسمها وليس بشأن فإنَّهُ مخصوصٌ بالشعر؛ نحو (كأنْ ظبية)[2].

وذكر الأُبَّذيُّ أنَّ لفظ سيبويه في عبارته هو المغلِّط لهم؛ إذ إنَّ حكم إضمار ضمير الشأن في عبارة سيبويه غير محدّدة، فعبارة "شبَّهه بما يجوز في الشِّعر" أوهمتْ مَنْ فَسَّره بأنَّه لا يجوز إلَّا في الشِّعر؛ كالفارسي، وابن عصفور. وفَسَّر ابنُ السَّرَّاج ومَنْ وافقه لفظ (شَبَّهَهُ) بقَاسَهُ، واختلف هؤلاء في درجة الجواز؛ فابنُ السَّراج، والسِّيرافي، والأُبَّذيُّ جعلوا الإضمارَ في الكلام أضعف، أمَّا الشلوبين فيرى أنَّ الإضمارَ في الكلام والشعر جائز على حد التساوي.

فنرى أنَّ الأبَّذِيَّ فَسَّر قول سيبويه هذا؛ ليُبيّن أنَّ سبب اختلاف النحاة في تفسير مراد سيبويه هو وجود إشكال في عبارته، فهي غير محدّدة، وكُلٌّ فسَّرها حسب ما أوحتْ إليه عبارتُه.

---

(1) شرح الجزولية، ١/١٠٢٠.

(2) ينظر التوطئة، ٢٣٨.

سابعًا– ما فَسَّره ليبيّن سبب سكوت سيبويه عنه.

١٥– إعراب المصدر.

وقف الأُبَّذيُّ عند قول سيبويه: "ومما يجيء توكيدًا وينصب قوله: سِير عليه سَيْرًا، وانْطُلِق به انطلاقًا، وضُرِب به ضَرْبًا، فينصب على وجهين: أحدهما: على أنَّه حالٌ؛ على حدِّ قولك: ذُهِبَ به مَشيًا، وقُتِل به صَبْرًا...وإنْ شئتَ نصبْتَه على إضمار فعلٍ آخر، ويكون بدلًا من اللفظ بالفعل ... كأنَّك قُلْتَ بعدما قلت: سِير عليه، وضُرب به: يسيرون سيرًا..."[١].

قال الأُبَّذيُّ: "فلم يذكر أنْ يكون توكيدًا لقوله: سِيرَ، وأشكل على الناس ذلك، فقال بعضُهم: تركَه لبيانه؛ ولأنَّه قد قال في أول الباب: "وإنَّما يجيء ذلك لتبيين أي فعل فعلت، أو توكيدًا"[٢] فاستغنى عَنْ أَنْ يذكره"[٣].

ورأي الأُبَّذي أنَّ الصواب أنْ يقال: إنَّما سكت عنه؛ لأنَّه لا يجوز؛ وذلك أنَّ فائدة تأكيد الفعل بالمصدر إنَّما هي لإثبات حقيقة الفعل، ورفع المجاز عنه، فإذا قلت: "قامَ زيدٌ قياما" فمعناه "قيامًا حقًّا"، وكذا قالوا: في قوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤] أي: كلَّمه مِنْ غير واسطة، لا ملك ولا غيره. وإسنادُ الفعل إلى المجرور أو المصدر إنَّما هو مجاز، والمجاز لا يؤكد بالمصدر فكذلك هذا؛ ولذلك استعذر النحويون عن قول هند بنت النعمان:

---

[١] الكتاب، ٢٣١/١.

[٢] الكتاب، ٢٢٩/١.

[٣] شرح الجزولية، تحقيق: سعيد بن مشبب آل عصام، ٢١٩/٢.

بَكَى الخَزُّ من رَوْحٍ وأنْكَرَ جِلْدَهُ وعجَّت عجيجًا من جُذَامَ المطارفُ

فقالوا: كيف قالتْ: وعجَّتْ عَجيجًا؟ فأكدَّتِ المجاز، والمطارف لا تعج؛ لكنَّها أجرت المجاز كالحقيقة مبالغة في هجو روح زوجها[١].

أمَّا القرطبيُّ فقال: "ومحال أنْ يتعدى فعل المصدر إلى المصدر"[٢].

وفَسَّره الأعلمُ على أنَّ سيرا يُنصب على المصدر المؤَكَّد به، كقول: ضربتُ ضَـربًا، وعلى الحال تأكيدًا – أيضًـا– كأنه قيل: سِـيرَ عليه سَـيرًا، على حدِّ قول: قُتِلَ به صَبرًا؛ أي: مَصبُورًا، فهذان الوجهان يرجعان إلى معنى واحدٍ من جهة التوكيد، ومثل الوجه الثاني أنْ تقول: قامَ زيدٌ قائمًا، على الحال المؤكد بها[٣].

فالأُبَّذيُّ وقف عند نَصِّ سـيبويه؛ ليُبيِّن سـببَ سـكوت سـيبويه عن إعراب المصدر توكيدًا؛ ليستنتج من سكوته رأيه فيه.

---

[١] شرح الجزولية، ٢/٢١٩.

[٢] شرح كتاب عيون سيبويه، ١/١٠٤.

[٣] ينظر النكت، ١/٣٢٣.

خاتمة

من خلال دراسة تفسير الأُبَّذيِّ لبعض نصوص سيبويه خرجْتُ بنتائج منها:

– ظهور مكانة كتاب سيبويه عند الأبّذيّ؛ حيث اهتم بتحليل عبارته، واجتهد في محاولة فهم مقاصده، والوصول إلى حقيقة رأيه.

– تعدد الأسباب التي دعت الأبّذيّ إلى تفسير نصوص سيبويه، ومن أهمها: إيضاح العبارة؛ لمنع اللبس في فهمها، أو لوجود إشكالٍ يراه في عبارة سيبويه، أو لغموضها، ولنفي بعض الآراء المنسوبة إلى سيبويه خطأ، والرد بما تحتمله العبارة على آراء النحاة، أو لبيان سبب سكوته عن ذكر رأي.

– من أهم الأسباب التي أدت إلى اختلاف النحويين في فهم نص سيبويه إطلاق عبارته؛ مما جعلها عرضةً لدخول الاحتمال.

– إن منهج الأُبَّذيِّ في تفسيره لنصوص سيبويه المُحتملة أنَّه يُوجب أنْ يُحمل رأي سيبويه على الصحيح من محتملاته.

– انتصار الأُبَّذيِّ لرأي سيبويه في أغلب آرائه، وهذا لم يمنعه من نقده لألفاظه، أو مخالفته في آراء أخرى قليلة.

– استناد الأبّذيِّ في تفسيراته لرأي سيبويه، واختياراته إلى الأدلة النحوية النقلية، والعقليّة، والقواعد النحويّة.

– لم يخلُ الأُبَّذيُّ من بعض المآخذ؛ كالخطأ في نسبة بعض الآراء إلى النحويين؛ نحو نسبته رأي القرطبي إلى المبرِّد خطأً في قول الشاعر: (أظَبْيٌ كان أمَّكَ).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

الكتب:

- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ود. رمضان عبد التواب، ط١، القاهرة: الخانجي، ١٩٩٨م.

- أسرار العربية، الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٩٥٧م.

- إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، اليماني عبد الباقي عبد المجيد (ت٧٤٣)، تحقيق: د. عبدالمجيد دياب، ط١، السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث، ١٩٨٦م.

- ٤الأصول في النحو، ابن السراج محمد بن السرى، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، بيروت: الرسالة.

- الانتصار لسيبويه على المبرد، ابن ولّاد أحمد، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط١، بيروت: الرسالة، ١٩٩٦م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٣، مصر: السعادة، ١٩٥٥م.

- الإيضاح، الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط٢، بيروت: عالم الكتب،١٩٩٦م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، عبدالرحمن، د.ط، بيروت: دار المعرفة، د. ت
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الزبيدي، مجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، ط١، الكويت: مركز المخطوطات والتراث،١٩٨٧م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلم الشنتمري، تحقيق: د. زهير سلطان. ط٢، بيروت: الرسالة، ١٩٩٤م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دمشق: دار القلم، ١٩٩٧م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، الفارسي، تحقيق: د. عوض القوزي، ط١، القاهرة: مطبعة الأمانة،١٩٩٠م.
- التوطئة، الشلوبين، عمر أبو علي، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، ١٩٨١م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي الحسن بن قاسم، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط٢، بيروت: الآفاق الجديدة، ١٩٨٣م.
- الديوان، حسان بن ثابت، تحقيق: أ. عبدأ مهنّا، ط٢، بيروت: الكتب العلمية،١٩٩٤م.
- الديوان، لبيد بن ربيعة العامري، ط. د، بيروت: دار صادر، د.ت.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، المراكشي محمد بن محمد (ت٧٠٣)، تحقيق: د. إحسان عباس، د. محمد بن شريفة، ود. بشار عواد معروف، ط١، تونس: دار الغرب الإسلامي، ٢٠١٢م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد عبد الحي بن أحمد، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ط١، دمشق، بيروت: دار ابن كثير، ١٩٨٦م.

- شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي يوسف بن المرزبان، تحقيق: د. محمد الرَّيح هاشم، ط١، بيروت: دار الجيل،١٩٩٦

- شرح أبيات سيبويه، النحاس أحمد أبو جعفر، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط١، بيروت: عالم الكتب، النهضة العربية، ١٩٨٦م.

- شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك محمد بن عبدالله، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ومحمد المختون، ط١، دار هجر، ١٩٩٠.

- شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.

- شرح ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، تحقيق: د. حنا نصر الحِتّي، ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٢م.

- شرح عيون كتاب سيبويه، القرطبي هارون بن موسى أبو نصر المجريطي، تحقيق: د. عبدربّه عبداللطيف، ط١، القاهرة: مطبعة حسَّان، ١٩٨٤م.

- شرح كافية ابن الحاجب، الأستراباذي، رضي الدين، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

- شرح كتاب سيبويه، الرماني أبو الحسن، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدمّيري، مطبعة التضامن، ١٩٨٨م.

- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو سعيد، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١، دار بيروت: الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل، ابن يعيش، موفق الدين، د. ط، بيروت: عالم الكتب، د.ت.
- ابن الطراوة النحوي، عياد عيد الثبيتي، ط١، الطائف: نادي الطائف الأدبي،١٩٨٣.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م.
- المختار من شرحي ابن خروف والصفّار لكتاب سيبويه، الدبّاغ، محمد بن خليفة، ط١، بيروت، النهضة العربية، ١٩٩٦م.
- معجم البلدان، الحموي ياقوت بن عبدالله، ط.٢، بيروت: صادر، ١٩٩٥م.
- المغرب في حلى المغرب، الأندلسي علي بن موسى أبو الحسن(ت٦٨٥)، تحقيق: د. شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٥م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت: الكتاب العربي.
- المقتضب، المبرد، محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، د.ط، بيروت: عالم الكتب، د.ت.
- لمقرّب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، عبدالله الجبوري، ط١، ١٩٧١م.

- الموفقي في النحو، ابن كيسان محمد، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، وهاشم طه شلاش، بغداد: مجلة المورد، مج ٤، ع٢، ١٩٧٥م.

- نتائج الفكر في النحو، السهيلي أبو القاسم عبدالرحمن، تحقيق: د. محمد البنّا، ط٢، مكة المكرمة: دار الاعتصام، ١٩٨٤م

- النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير سلطان، ط١، الكويت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،١٩٨٧م.

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي، عبدالرحمن، تحقيق: أحمد شمس الدين، - السيوطي، عبدالرحمن، ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

- الرسائل الجامعية:

- شرح الجزولية السفر الأول- الأبَّذي، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، رسالة دكتوراة في جامعة أم القرى بمكة المكرّمة، إشراف أ. د. محمد بن إبراهيم البنا، عام ١٤٠٥-١٤٠٦هـ.

- شرح كتاب سيبويه (من باب الندبة إلى نهاية الأفعال)، الرماني، أبو الحسن، تحقيق: سيف بن عبدالرحمن العريفي، رسالة دكتوراة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، إشراف د. تركي بن سهو العتيبي، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

- شرح المقدمة الجزولية الكبير، الجزء الأول، الشلوبين، أبو علي، دراسة وتحقيقا، تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، رسالة دكتوراة في جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، إشراف د. توفيق محمد الجوهري سبع، ١٤٠٨هـ.

- ابن كيسان النحوي، محمد حمود الدعجاني، رسالة ماجستير- إشراف أ. د. راشد بن راجح الشريف- جامعة الملك عبدالعزيز-كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- قسم الدراسات العلي العربية فرع اللغة- ١٣٩٧-١٧٩٨م.

References

- "Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-‘Arab".Abū Ḥayyān، Muḥammad ibn Yūsuf. Investigated by D. Rajab ‘Uthmān Muḥammad and D. Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb (1st edition، Cairo: Khānjī ، 1998).

-. "Asrār al-‘Arabīyah". al-Anbārī، ‘Abd-al-Raḥmān ibn Muḥammad. Investigated by Muḥammad Bahjat al-Bayṭār. (Damascus: al- Majma al‘Ilmī al-‘Arabī-1957).

-"ishārah al-Ta‘yīn wa-tarājim al-nuḥāh wāllghwyyn".‘Abd al-Bāqī ‘Abd al-Majīd al-Yamānī. Investigated by: D. ‘Abd-al-Majīd Diyāb. (1st edition، al-Sa‘ūdīyah : Markaz king Fayṣal lil-Buḥūth، 1986).

-"al-uṣūl fī al-naḥw". Ibn al-Sarrāj Muḥammad ibn al-surá، . Investigated by: ‘bdālḥsyn al-Fatlī. (Beirut: al-Risālah).

-"al-Intiṣār li-Sībawayh ‘alá al-Mibrad".Ibn wlād Aḥmad‹. Investigated by : D. Zuhayr ‘Abd al-Muḥsin Sulṭān، 1st edition، Beirut : al-Risālah، 1996).(

-"al-Inṣāf".-al-Anbārī، ‘Abd-al-Raḥmān ibn Muḥammad. Investigated by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd-al-Ḥamīd. (3 rd edition، Egypt: al-Sa‘ādah، 1955).

-"al-Īḍāḥ" al-Fārisī، Investigated by : D. Kāẓim Baḥr al-marjān. (2nd edition، Beirut: ‘Ālam al-Kutub، 1996).

-"Bughyat al-wu‘āh fī Ṭabaqāt al-lughawīyīn wa-al-nuḥḥāh". al-Suyūṭī، ‘Abd-al-Raḥmān‹. (Beirut: Dār al-Ma‘rifah).

-" al-Bulghah fī tarājim a’immat al-naḥw wa-al-lughah" al-Zubaydī، Majd al-Dīn al-Fīrūzābādī‹. Investigated by : Muḥammad al-Miṣrī. (1st edition، al-Kuwait : Markaz al-Makhṭūṭāt wa-al-Turāth، 1987).

-" taḥṣīl ‘Ayn al-dhahab min ma‘dan Jawhar al-adab fī ‘ilm majāzāt al-‘Arab". al-A‘lam al-Shantamarī‹. Investigated by: D. Zuhayr Sulṭān. (2nd، edition، Beirut: al-Risālah، 1994).

-"al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tas′hīl". Abū Ḥayyān، Muḥammad ibn Yūsuf. Investigated by D. Ḥasan Hindāwī . (1st edition، Damascus : al-Qalam، 2024).

-"al-Ta‘līqah ‘alá Kitāb Sībawayh". al-Fārisī‹ al-Ḥasan ibn Aḥmad.. Investigated by D. ‘Awaḍ ibn Muḥammad al-Qawzī.(1st edition‹1991).

altwṭ’h a". l-Shalawbīn‹ ‘Umar Abū ‘Alī‹. Investigated by: D. Yūsuf Aḥmad al-Muṭawwi‘‹ 1981." 13-

-"al-Janá al-Dānī fī ḥurūf al-ma‘ānī". al-Murādī‹ al-Ḥasan ibn Qāsim.. Investigated by D. Fakhr al-Dīn qbāwt-U. Muḥammad Nadīm Fāḍil. (2nd edition‹ Beirut: al-Āfāq al-Jadīdah‹ 1983).

Ḥassān ibn Thābit‹ Investigated by: U.‘bd’ mhnnā.(2nd‹ edition‹ Beirut: al-Kutub al-‘Ilmīyah‹ 1994). 15-"dīwānih

-"dīwānih". Labīd ibn Rabī‘ah al-‘Āmirī. (Beirut: Dār Ṣādir).

-"al-Dhayl wāltkmlh lktāby almwṣwl wa-al-ṣilah". al-Marrākushī Muḥammad ibn Muḥammad. Investigated by: D. Iḥsān ‘Abbās‹ D. Muḥammad ibn Sharīfah‹ Wad. Bashshār ‘Awwād Ma‘rūf. (1st edition‹ Tūnisia : al-Gharb al-Islāmī‹ 2012).

-‹" Shadharāt al-dhahab fī Akhbār min dhahab". Ibn al-‘Imād ‘Abd al-Ḥayy ibn Aḥmad. Investigated by: Maḥmūd al-Arnā’ūṭ..(1st edition‹ Damascus‹ Beirut : Dār Ibn Kathīr‹ 1986).

-"sharḥ abyāt Sībawayh". Ibn al-Sīrāfī‹ Yūsuf ibn al-Marzubān. Investigated by: D. Muḥammad alrrayḥ Hāshim. (1 st edition‹ Beirut al-Jīl‹ 1996).

-"sharḥ abyāt Sībawayh". al-Naḥḥās Aḥmad Abū Ja‘far. Investigated by : Zuhayr Ghāzī Zāhid.(1st edition‹ Beirut : ‘Ālam al-Kutub‹ al-Nahḍah al-‘Arabīyah‹ 1986).

-"Sharḥ Tas′hīl al-Fawā’id". Ibn Mālik Muḥammad ibn Allāh. Investigated by : D. ‘Abd-al-Raḥmān al-Sayyid‹ wa-Muḥammad al-Makhtūn.(1 st edition‹ Dār Hajar‹ 1990)..

-"sharḥ al-Jamal llzjājy". Ibn ‘Uṣfūr‹ ‘Alī ibn Mu’min.. Investigated by Fawwāz al-Sha‘r and D. Imīl Badī‘ Ya‘qūb. (1st edition‹ Beirut: al-Kutub al-‘Ilmīyah‹ 1998).

-"sharḥ dīwānih"al-Aʻshá al-kabīr، Maymūn ibn Qays. Investigated by : D. Ḥannā Naṣr alḥittī، (1st، edition، Beirut: Dār al-Kitāb al-ʻArabī، 1992).

-"sharḥ ʻUyūn Kitāb Sībawayh".al-Qurṭubī، Hārūn ibn Mūsá Abū Naṣr Majrīṭī. Investigated by: D. ʻbdrbbh Latif 1st edition، Cairo: printing press ḥssān، 1984). (

-"sharḥ Kāfiyah Ibn al-Ḥājib". Āl'strbādhy، Raḍī al-Dīn،. Investigated by : D. Imīl Badīʻ Yaʻqūb ،(1st، edition، Beirut: al-Kutub al- ʻIlmīyah، 1998).

-" sharḥ Kitāb Sībawayh". al-Rummānī، Abū al-Ḥasan . Investigated by : D. al-Mutawallī Ramaḍān Aḥmad aldmmyry. (printing press al-Taḍāmun، 1988).

-"sharḥ Kitāb Sībawayh". al-Sīrāfī، Abū Saʻīd، Investigated by : Aḥmad Ḥasan Mahdalī، ʻAlī Sayyid ʻAlī.(1 st edition، Dār Beirut: al-Kutub al-ʻIlmīyah، 2008).

-"sharḥ al-Mufaṣṣal". ābn Yaʻīsh، Muwaffaq al-Dīn ibn Yaʻīsh. (Beirut: ʻĀlam al-Kutub).

-" Ibn al-Ṭarāwah al-Naḥwī". ʻAyyād ʻĪd al-Thubaytī.(1st edition، al-Ṭā'if : Nādī al-Ṭā'if al-Adabī، 1983).

-"al-Kitāb". Sībaway، ʻUthmān ibn Qanbar. Investigated by ʻAbdussalām Hārūn. (2nd edition، Cairo: al-Khānjī ، 1983).

-"al-Mukhtār min sharḥay Ibn Kharūf wālṣffār li-kitāb Sībawayh". Aldbbāgh، Muḥammad ibn Khalīfah، .(1st edition، Beirut: al-Nahḍah al-ʻArabīyah، 1996).

-" Muʻjam al-buldān". al-Ḥamawī Yāqūt ibn Allāh. (2nd، edition، Beirut: Ṣādir، 1995).

-"al-Maghrib fī ḥulá al-Maghrib". al-Andalusī ʻAlī ibn Mūsá Abū al-Ḥasan. Investigated by : D. Shawqī Ḍayf، (Cairo: Dār al-Maʻārif، 1955).

-"Mughnī al-labīb ʻan kutub al-aʻārīb". Ibn Hishām، Allāh ibn Yūsuf. Investigated by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd-al-Ḥamīd.(Beirut: al-Kitāb al-ʻArab.).

- "al-Muqtaḍab". al-Mibrd، Muḥammad ibn Yazīd. Investigated by Muḥammad ʻbdālkhālq ʻUḍaymah. (Beirut: ʻĀlam al-Kutub).

-"al-Muqarrab". Ibn ‘Uṣfū‹ ‘Alī ibn Mu’min. Investigated by Aḥmad ‘bdālstār al-Jawārī Allāh al-Jubūrī.(1st edition‹ 1971).

-"almwfqy fī al-naḥw". Ibn Kaysān Muḥammad. Investigated by: D. ‘bdālḥsyn al-Fatlī‹ wa-Hāshim Ṭāhā Shalāsh. Baghdād : Majallat al-Mawrid‹ folder 4‹ number 2‹ 1975).

-" natā’ij al-Fikr fī al-naḥw"al-Suhaylī Abū al-Qāsim ‘Abd-al-Raḥmān. Investigated by : D. Muḥammad albnnā. (2nd‹ edition‹ Mecca: l-I‘tiṣām‹ 1984).

- ‹" al-Nukat fī tafsīr Kitāb Sībawayh". al-A‘lam al-Shantamarī. Investigated by : Zuhayr Sulṭān. (1st‹ edition‹ al-Kuwait: al-Munaẓẓamah al-‘Arabīyah lil-Tarbiyah wa-al-Thaqāfah wa-al-‘Ulūm‹ 1987).

-"Ham‘ al-hawāmi‘ fī sharḥ jam‘ al-jawāmi‘". al-Suyūṭī‹ ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. Investigated by Aḥmad Shams al-Dīn(1st edition‹ Beirut : al-Kutub al-‘Ilmīyah‹ 1998).

University thesis.-

- " sharḥ al-Juzūlīyah" al-safar al’wl. al’bbadhy. Investigated by : Sa‘d ibn Ḥamdān al-Ghāmidī‹ PhD thesis. University Umm al-Qurá‹ Mecca. Supervision: U. D. Muḥammad ibn Ibrāhīm al-Bannā‹ 1405-1406.

- " sharḥ Kitāb Sībawayh (from the alndbh to nihāyat al-af‘āl)". al-Rummānī‹ Abū al-Ḥasan. Investigated by : Sayf ibn ‘Abd-al-Raḥmān al-‘Arīfī‹ PhD thesis. University al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd al-Islāmīyah‹ al-Riyāḍ‹ U D. Turkī ibn Sahw al-‘Utaybī‹ 1418-1998.

- " sharḥ al-muqaddimah al-Juzūlīyah al-kabīr‹ al-juz’ al-Awwal". al-Shalawbīn‹ Abū ‘Alī. Investigated by : Turkī ibn Sahw ibn Nizāl al-‘Utaybī. PhD thesis. University al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd al-Islāmīyah‹ al-Riyāḍ‹ UD. Tawfīq Muḥammad al-Jawharī Sab‘‹ 1408h

-"Ibn Kaysān al-Naḥwī'. Muḥammad Ḥammūd al-Da‘jānī. Masters thesis - Supervision: U. D. Rāshid ibn Rājiḥ alshryf.

University King ʻbdālʻzyz –Department al-Dirāsāt al-ʻAlī al-ʻArabīyah - branch a-llght-1397-1798.